برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 8-2009/6/12

ملخص أعمال الدورة السنوية للمجلس التنفيذي، 2009

وفقاً لطرق عمل المجلس التنفيذي، تتضمن هذه الوثيقة النقاط الأساسية لمداولات المجلس التي ينبغي على الأمانة أخذها في الحسبان عند تنفيذ قرارات المجلس التنفيذي وتوصياته الواردة في الوثيقة WFB/EB.A/2009/16

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.A/2009/17
13 November2009
ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي على شبكة الإنترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb)

المحتويات

		الصفحة
القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة		
2009/EB.A/1	ملاحظات افتتاحية من المدير التنفيذي	1
التقارير السنوية		
2009/EB.A/2	تقرير الأداء السنوي لعام 2008	2
قضايا السياسات		
2009/EB.A/3	متابعة قرار الجمعية العامة رقم 232/63 بشأن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية: تمديد الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأغذية العالمي	4
مسائل الموارد والمالية والميزانية		
2009/EB.A/4	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2008	4
2009/EB.A/5	تعيين أعضاء لجنة مراجعة الحسابات	6
2009/EB.A/6	استعراض الإطار المالي	6
2009/EB.A/7	تقرير مرحلي عن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي	7
2009/EB.A/8	تقرير المفتش العام	7
2009/EB.A/9	التحديث الخامس لخطة برنامج الأغذية العالمي للإدارة (2008-2009)	8
2009/EB.A/10	التقرير السنوي للجنة برنامج الأغذية العالمي لمراجعة الحسابات	9
2009/EB.A/11	معلومات محدثة عن النسخة الثانية لمشروع شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات ونجز 2 (WINGS II)	10
2009/EB.A/12	مذكرة بشأن عملية اختيار وتعيين المراجع الخارجي للفترة من 1يوليو/ تموز 2010 حتى 30 يونيو/ حزيران 2016	10
تقارير التقييم		
2009/EB.A/13	تقرير التقييم السنوي لعام 2008	11
2009/EB.A/14	تقرير موجز عن التقييم الاستراتيجي لفاعلية تدخلات البرنامج في مجال استعادة سبل كسب العيش	12

العروض الإقليمية

	جنوب وشرق ووسط إفريقيا	13
	الشرق الأوسط ووسط آسيا وأوروبا الشرقية	14
	آسيا	15
	أمريكا اللاتينية والكاريبي	15

حافظة المشروعات لغرب أفريقيا

2009/EB.A/15	تقرير موجز عن تقييم العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش لبوركينا فاصو 10541.0	16
2009/EB.A/16	تقرير موجز عن تقييم العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش لليبيريا 10454.0	16

حافظة المشروعات الإقليمية لجنوب وشرق ووسط أفريقيا

2009/EB.A/17	تقرير موجز عن تقييم البرنامج القطري لموزامبيق 10446.0	17
2009/EB.A/18	مشروع البرنامج القطري – أوغندا 10807.0 (2009–2014)	17
2009/EB.A/19	الزيادات في ميزانيات الأنشطة الإنمائية – البرنامج القطري لمدغشقر 10340.0 (2005–2009)	17
2009/EB.A/21	العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش – كينيا 10258.3	17
2009/EB.A/21	الزيادات في ميزانية العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش – إثيوبيا 10665.0	17

المسائل التنظيمية والإجرائية

2009/EB.A/22	التعاون فيما بين منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي بشأن المسائل المتعلقة بالإدارة وأساليب العمل	21

مسائل التسيير والإدارة

2009/EB.A/23	تقرير عن خسائر ما بعد التسليم للفترة (2008/12/31–1/1)	22
2009/EB.A/24	معلومات محدثة عن مشتريات البرنامج من الأغذية	23
2009/EB.A/25	مذكرة إعلامية عن تمويل ترتيبات إدارة الأمن	24
2009/EB.A/26	التقرير الأمني للبرنامج	24

مسائل أخرى

2009/EB.A/29	تقرير عن الزيارة الميدانية التي قام بها المجلس التنفيذي للبرنامج إلى بوركينا فاصو	16

القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة

1- افتتحت المديرة التنفيذية الدورة السنوية، ووجهت تحية خاصة إلى أعضاء المجلس الجدد والأعضاء الذين انقضت مدة عملهم به. ورحبت المديرة التنفيذية بالدكتورة Margaret Chan المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، وسلطت الضوء على أوجه التعاون بين المنظمة و**البرنامج**.

2- وفي سياق استعراض الأعمال السنوية، ذكّرت المديرة التنفيذية بسياق الأزمة الغذائية العالمية التي أدت إلى زيادة عدد الأشخاص الذين يعانون انعدام الأمن الغذائي بمقدار 115 مليون شخص، وكذلك الأزمة الاقتصادية والمالية التي تزيد من عدد الجوعى، والطفرة الكبيرة التي طرأت مؤخرا على عدد المشردين في باكستان، ولفتت النظر إلى المبادرات العديدة التي اتخذها **للبرنامج** لإصلاح الإدارة، مثل الخطوات السباقة نحو تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، حيث يمثل حصول الكشوف المالية الأولى المطابقة للمعايير المحاسبية للقطاع العام على رأي غير متحفظ من المراجع الخارجي إنجازا هاما. كما أكدت أهمية الانتقال الوشيك إلى النسخة الثانية من شبكة **البرنامج** ونظامه العالمي للمعلومات (WINGS II) لدمج كافة أنظمة معلومات **البرنامج** وإطاره المالي، وملء شواغر وظائف نائب المدير التنفيذي ورئيس العمليات، وتأسيس لجنة تخصيص الموارد الاستراتيجية وإنشاء مكتب الأخلاقيات ونقل سياسة حماية المبلغين عن المخالفات ضمن مسئولياته، إلى جانب تطوير برنامج البيانات المحاسبية والاختصاصات الجديدة للجنة المراجعة المستقلة التابعة للمجلس والمدير التنفيذي؛ وتحسين الرقابة الداخلية؛ والاستثمار في تدريب الموظفين والسلامة؛ وتحسين الاتصالات الداخلية.

3- وأكدت الدكتورة شان في تعليقها الطابع التكاملي لعمل منظمة الصحة العالمية **والبرنامج**، وأشارت إلى أنهما يدركان أهمية العمل الوقائي والعلاجي ويعترفان بالحاجة إلى تقوية الإمكانيات الوطنية ودعم الاعتماد على الذات، ويجمع بينهما التركيز على فئات السكان الأشد ضعفا والأكثر احتياجاً. ولاحظت الدكتورة شان أن كلتا الوكالتين تعترفان بأهمية المرأة كعنصر للتغيير. وأكدت أن منظمة الصحة العالمية استفادت من القدرة اللوجستية **للبرنامج** التي مكنتها من التدخل للوصول إلى المستفيدين المستهدفين في المواقف الخطيرة والعاجلة والصعبة. كما أكدت الدكتورة شان أن الدول النامية التي يعيش فيها مليار نسمة على حافة البقاء ستتعرض لأشد آثار تغير المناخ وسوف تستغرق أطول وقت للتعافي منها، وبالتالي يلزم إيجاد طرق مستدامة لتحسين التغذية وتوسيع التنمية. ولفتت الدكتورة شان الانتباه إلى التباين الذي يصل إلى 40 عاما في العمر المتوقع بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة. وأشارت إلى أن العالم على مشارف أول أنفلونزا وبائية وسيكون الوباء متوسط الشدة في الدول التي لديها بنية تحتية صحية جيدة وسوف يكون أثره ملموسا بشكل أكبر لدى الشعوب الهشة. ولاحظت الدكتورة شان أن الاستجابة لمثل هذه الأمور يجب أن تكون مبنية على عمل إنمائي متكامل من منظمات الأمم المتحدة والجهات الأخرى، وأضافت أن الاستمرار في خدمات الطوارئ ستكون له أهميته في هذه الأزمة العالمية.

4- ورحب المجلس بالإجماع بمداخلات المدير التنفيذي ود/ شان وعبر عن تقديره لإنجازات **البرنامج** خلال عام 2008 وتعاونه مع منظمة الصحة العالمية. وأعرب أعضاء المجلس عن موافقتهم على جهود **البرنامج** لاتخاذ وضعه الجديد كوكالة للمساعدة الغذائية، وتطوير بنيته القانونية وإدارته المالية بما في ذلك من خلال تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ولكنهم لاحظوا الحاجة إلى مزيد من العمل من أجل تعزيز تقديرات الاحتياجات، وتوضيح الفئات البرامجية، واستعراض الإطار المالي **للبرنامج**، وأشاروا إلى أن زيادة الشفافية والمساءلة تمثل هدفاً رئيسياً. وأوصى أعضاء المجلس

بأن يستمر **البرنامج** في تطوير التعاون مع الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها وزيادة الترابط مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى في التصدي للمواقف الإنسانية المعقدة التي تنشأ عن الأمور المتعلقة بالأغذية والصحة والتغير المناخي معا.

5- ولاحظ المجلس الحاجة إلى تحديد سياسات واضحة وممارسات فعالة في تسيير العمل لتعزيز المساواة والتضامن والعدالة الاجتماعية في بيئة عالمية غير مستقرة، وأشار إلى أن الخطة الاستراتيجية تتضمن مجموعة أوسع من الخيارات، مثل النهج القائمة على التعامل النقدي. كما أشار أعضاء المجلس إلى الحاجة العاجلة لتمويل يمكن التنبؤ به في سياق عالمي يتسم بتقلب أسعار الأغذية وأسعار الصرف الأجنبي بغرض التصدي لأسباب الجوع وإيجاد قدرات وطنية لدفع التنمية. وحذر بعض الأعضاء من عدم إمكانية الحفاظ على مستويات التمويل لعام 2008 خلال عام 2009 وما بعده. وأثنوا بشكل خاص على مبادرة الشراء من أجل التقدم لما لها من أثر في دعم صغار المزارعين.

6- وحث أعضاء المجلس أيضا **البرنامج** على مواصلة وتطوير شراكاته مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، وأشاروا إلى أهمية جهود فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية في هذا السياق. وأشار الأعضاء إلى الحاجة إلى تطوير أنظمة للانتقال السلس من نهج الطوارئ إلى نهج التنمية، حيث ينبغي **للبرنامج** عند القيام بذلك أن يحرص على مواءمة تدخلاته مع السياسات الحكومية وإعطاء الأولوية لتلبية احتياجات الأشخاص الأشد ضعفاً. وأثيرت أسئلة عن الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ ونظام المجموعات.

7- وبالنسبة لمسألة سلامة الموظفين الميدانيين، حث المجلس جميع الحكومات على كفالة وصول موظفي العمل الإنساني بأمان إلى المستفيدين وأكد أهمية التزام **البرنامج** بالمبادئ الإنسانية المتعلقة بالاستقلال والشفقة وعدم الانحياز والحيادية. كما أبدى بعض الأعضاء اهتماما خاصا بالوضع الإنساني في غزة. وأثنى المجلس بالإجماع على شجاعة والتزام موظفي **البرنامج** في المواقف الخطيرة.

8- وردا على ذلك، أعربت المديرة التنفيذية عن شكرها للمجلس على دعمه، مؤكدة من جديد أن هناك الكثير من أوجه التغيير في طريقة عمل **البرنامج**. فالبلدان التي كانت تتلقى مساعدات كبيرة أصبحت من أهم البلدان المانحة، وأدى الاتساق المتزايد في العمل مع الشركاء إلى تمكين **البرنامج** من معالجة الاحتياجات في بعض المواقف المحفوفة بالتحديات. كما أعربت المديرة التنفيذية عن تقديرها لدعم المجلس للتطوير الداخلي المستمر **للبرنامج** وقالت إنها تتطلع إلى الاستعراض المزمع للإطار المالي والمناقشات الأخرى. ووجهت المديرة التنفيذية خالص شكرها للمانحين، وأشارت إلى الحاجة إلى مساهمات في الوقت المناسب لزيادة كفاءة تخصيص الموارد والتنبؤ المالي، وبالتالي زيادة مرونة وفعالية **البرنامج** في معالجة الجوع.

التقارير السنوية

التقرير السنوي لعام 2008 (WFP/EB.A/2009/2) *(للموافقة)*

9- عرضت الأمانة تقرير الأداء السنوي لعام 2008 وأكدت أنه أشار إلى الخطة الاستراتيجية السابقة **للبرنامج** (2006-2009) وأنه يجب أن تعكس الخطة القادمة الخطة الاستراتيجية (2011/2008) التي اعتمدت في عام 2008. وكان تقرير الأداء السنوي وسيلة مساءلة أولية **للبرنامج**، وزود المجلس بنبذة عن العمل خلال عام 2008 في أربعة أجزاء: السياق الاستراتيجي، ونتائج الأداء، ونتائج الإدارة، والتحليل المالي. وخلال عام 2008 تأثر عمل **البرنامج** بارتفاع أسعار الأغذية

والوقود مما أدى إلى زيادة هشاشة العديد من السكان؛ والطقس الشديد، وانعدام الأمن بين الموظفين. وشملت الإنجازات التشغيلية الوصول إلى 102.1 مليون شخص في 78 بلداً وتوزيع 3.9 مليون طن متري من الغذاء؛ وبلغت نسبة النساء والأطفال 82 في المائة من المستفيدين. كما وضع التقرير عمل **البرنامج** في سياق الخطوات المتخذة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ووثق التقرير تعاون **البرنامج** مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى وعمله مع المجموعات، والشراكات مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، ومساهمات الجهات المانحة. ولدى **البرنامج** التزام دائم تجاه إصلاح الأمم المتحدة ويقدم الخدمات للمجتمع الإنساني، ويضع استراتيجيات لإدارة الأداء والمخاطر.

10- وهنأ أعضاء المجلس الأمانة على العمل المنفذ في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية وارتفاع أسعار الأغذية وتقلب أسعار الوقود والكوارث الطبيعية المتعددة. وأشار الأعضاء على وجه الخصوص إلى تحول **البرنامج** من المعونة الغذائية إلى المساعدة الغذائية والعمل في المجال اللوجستي وتحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها؛ وتحسن الشفافية، بما في ذلك تأسيس مكتب الأخلاقيات والجهود المبذولة لتطوير الموظفين؛ وتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، والعمل في النسخة الثانية من شبكة **البرنامج** ونظامه العالمي للمعلومات WINGS II؛ وإجراء تدريب على المسائل المتعلقة بالتحرش الجنسي. وأثنى الأعضاء على **البرنامج** لبلوغه أعلى مستوى حتى الآن في جمع التبرعات وزيادة المشتريات المحلية.

11- ووصف المجلس تقرير الأداء السنوي بأنه يقدم ملخصا شاملا لإنجازات **البرنامج** خلال عام 2008، وأعرب عن تطلعه إلى أن يعكس تقرير عام 2009 الخطة الاستراتيجية الجديدة وأن يتمشى مع إطار النتائج الاستراتيجية. وأشار المجلس إلى أن تحسين تقرير الأداء السنوي يتطلب عدة أمور، بما في ذلك مقارنة المؤشرات وتحليل الاتجاهات، مع زيادة التركيز على الحصائل والآثار؛ وزيادة التحليل النوعي مقابل الأهداف القابلة للقياس. وأعرب الأعضاء عن اهتمامهم بتتبع مستويات الكفاءة واستخلاص الدروس الرئيسية.

12- وردا على أسئلة المجلس، أوضحت الأمانة أنه بينما تناقص عدد الشركاء المحليين والمنظمات غير الحكومية التي كان **البرنامج** يتعاون معها، قامت الحكومات الوطنية بهذه الأدوار في حالات معينة، مثل مراقبة برامج التغذية المدرسية، وبذلك لم تعد هناك حاجة إلى الشركاء المحليين. كما أن المدة القصيرة لعمليات الطوارئ جعلت من الصعب إصدار تقرير عن نتائجها. ولكن الأمانة استهدفت إنشاء نظم ميدانية تساعد على الإبلاغ بصورة أفضل عن نتائج الحصائل في الأجل الأطول. وأشارت الأمانة إلى أنها توافق على أن خبرة **البرنامج** لا تكمن في تحديد أسباب الكوارث الطبيعية، ولكن آثار الظواهر المناخية الشديدة وتغير المناخ تحتاج بالتأكيد إلى معالجة من **البرنامج**. وأشارت إلى أنه على الرغم من أن هدف **البرنامج** هو التكيف مع الاحتياجات المتغيرة فإن عليه أن يحافظ على الموارد الأساسية وعلى استقرارها بما يساعد على المساءلة والرصد.

13- وسوف تبذل الأمانة الجهد لإطلاع المجلس بشكل أفضل على الخطط الرائدة، مثل مرفق الشراء الآجل. وستقوم الأمانة مستقبلا بجعل الفاصل بين الجهات المانحة الفردية وآليات التمويل المجمع أكثر وضوحا وسيتم عمل تقارير منفصلة عن عمليات الطوارئ والعمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش في الملحق ذي الصلة. ويعمل **البرنامج** على تحسين التنسيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى بما في ذلك ما يتعلق بآليات الإنذار المبكر. وستكون التقارير المقبلة مختلفة بدرجة كبيرة. وتم تشجيع أعضاء المجلس على المشاركة بأفكارهم بشأن نماذج الإبلاغ المفضلة.

قضايا السياسات

متابعة قرار الجمعية العامة رقم 232/63 بشأن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية: تمديد الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأغذية العالمي (2009/EB.A/3) *(للموافقة)*

14- أوضحت الأمانة عند تقديم الوثيقة بأن الهدف هو انسجام التخطيط الاستراتيجي في **البرنامج** مع الدورة الرباعية التي تسير عليها الأمم المتحدة وفقاً لقرار الجمعية العامة رقم 232/63 عن طريق تمديد فترة الخطة الاستراتيجية الحالية **للبرنامج** حتى عام 2013.

15- ووافق المجلس على الاقتراحات الواردة في الوثيقة، واقترح بعض الأعضاء أنه في ظل تمديد الخطة الاستراتيجية، يجب بالتالي تحريك استعراض منتصف المدة للأمام بمقدار عام إلى 2011. كما أشار الأعضاء إلى الحاجة إلى تعديل اللائحة العامة **للبرنامج** حتى لا يكون هناك تعارض مع الدورة الرباعية وأوضحوا أنه يوجد حاليا وقت لإجراء تقييم للمخاطر كجزء من استعراض منتصف المدة، والذي لم يتم إدراجه في الخطة الاستراتيجية. كما وافق أعضاء المجلس على الاتساق الإضافي الذي ستحققه التغييرات في منظومة الأمم المتحدة.

16- وتعهدت الأمانة بتنفيذ تقييم المخاطر كجزء من استعراض منتصف المدة حسب الطلب. وسيتم إعداد تعديلات اللائحة العامة لإقرارها في الدورة العادية الثانية لعام 2009. ووافقت الأمانة على أن التعديلات ستحسن البرمجة المشتركة والكفاءة العامة في منظومة الأمم المتحدة.

مسائل الموارد والمالية والميزانية

الحسابات السنوية المراجعة لعام 2008 (2009/EB.A/4) *(للموافقة)*

17- قدمت الأمانة الوثيقة، ولاحظت أنه تم تقديم الحسابات السنوية ورأي المراجعة وتقرير المراجع الخارجي لأول مرة في وثيقة واحدة. كما تم إبراز أهمية المعايير المحاسبية الدولية، حيث كان الانتقال إليها بغرض زيادة قابلية المقارنة والترابط والشفافية والمساءلة في التقارير المالية لوكالات الأمم المتحدة، مما يؤدي إلى تحسين صنع القرار وتعزيز التسيير. وتم استعراض الأحداث التي أدت إلى إدخال المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتم تقديم شرح مقتضب لما يمثله كل كشف من الكشوف المالية. وتم توضيح سبب وجود فائض مقداره 1.4 مليار دولار أمريكي من عام 2008 بأنه ناتج بشكل رئيسي عن توقيت إقرار الإيرادات مقابل إقرار المصروفات. كما أوضحت الأمانة أن **البرنامج** لم يدخل أي تعديلات مهمة على ممارساته الخاصة بالميزانية وأن الفرق بين المبالغ الفعلية والمبالغ المرصودة في الميزانية ناتج عن عدم التمويل الكامل للمشروعات وعن الفرق الزمني الطبيعي بين إقرار الإيرادات والمصروفات. وأكدت الأمانة أن المراجع الخارجي قدم رأيا غير متحفظ بخصوص الكشوف المالية لعام 2008 والمُعدة بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وأبلغت الأعضاء بأن **البرنامج** كان أول وكالة تابعة للأمم المتحدة تنفذ المعايير المحاسبية الدولية وأنه يتبادل خبراته وما يستخلصه من دروس مع الوكالات الأخرى.

18- وأثنى المراجع الخارجي على الانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وعلى جهود الأمانة التي جعلت من الممكن لحسابات عام 2008 أن تحصل على رأي غير متحفظ. وتمثل التعديلات التي طرأت على الكشوف المالية في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تعزيزاً للتسيير، وتعكس طريقة عرضها تغييرا وتطويرا جذريا. على أنه يلزم مواصلة تعميم المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في كافة العمليات وتشغيل النسخة الثانية لشبكة **البرنامج** ونظامه العالمي للمعلومات للحفاظ على إنجازات **البرنامج**. وأبدى المراجع الخارجي أيضا تعليقات على بنود محددة في الكشوف المالية مثل العوائد السلبية على الاستثمار التي نجمت أساسا عن الخسائر غير المتحققة خلال عام 2008، ومستوى النقدية والمخزونات ومدى ملاءمة تلك المخزونات لمتطلبات **البرنامج**، وتمويل الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين، والفائض الذي تحقق خلال العام، والحاجة إلى تفاصيل بخصوص مكافآت الأطراف ذات الصلة.

19- وأثنى المجلس على **البرنامج** لإنجازاته في السنة الأولى لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ورحب بالوضوح المتزايد والشفافية والمساءلة الناتجة عن ذلك ومزايا تبني المعايير المحاسبية الدولية التي سوف تؤتي ثمارها على المدى البعيد. وأوضح العديد من أعضاء المجلس بأن **البرنامج** سوف يستفيد من التقييم المعزز للمخاطر في صنع القرار. كما حث الأعضاء الأمانة على كفالة الحفاظ على التوازن بين الأمن والسيولة والعائد في الخطوط التوجيهية للاستثمار. كما تساءل المجلس عن مدى ملاءمة النقدية والاستثمار والمخزونات، وطلب توفير معلومات أشمل في المستقبل عن الخسائر وعن المعايير والإجراءات المطلوبة لتأسيس احتياطيات نقدية ومخزونات كافية للعمليات. وأشار الأعضاء إلى أهمية التأكد من أن النفقات التي يتكبدها المانحون تتماشى مع التكاليف الفعلية. وطرحت أسئلة عن خيارات تمويل الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين ومدى ملاءمة الحساب العام فيما يتعلق بالإدارة المالية في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وإمكانية تطبيق معايير محاسبية دولية أخرى، وتكلفة تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

20- واستجابة لملاحظات واستفسارات المجلس، أشارت الأمانة إلى أن الأداء الاستثماري في عام 2008 تأثر بتقلبات السوق وهو ما يرجع أساساً إلى إقرار خسائر غير محققة استناداً إلى مبدأ تحديد القيمة على أساس سعر السوق. وكان الأداء المتوسط الأجل إيجابيا بنسبة 3.2 في المائة سنويا منذ عام 2000، وحقق الاستثمار السنوي لعام 2009 حتى الآن إيرادات إيجابية. وأوضحت الأمانة الإجراءات المتخذة لتخفيض المخاطر، وأشارت إلى أن سياسة الاستثمار متحفظة وأنه يتم التخلص تدريجيا من الاستثمارات التي لم تعد تمتثل لسياسة الاستثمار مع تحسن ظروف السوق. وأكدت الأمانة للمجلس بأن سياسة الاستثمار وخطوطه التوجيهية ستعرض على المجلس في دورته العادية الثانية لعام 2009، وأشارت إلى أن مستويات النقدية والمخزونات ملائمة. كما أوضحت الأمانة أن النظام المالي ينص على أن الحساب العام كيان محاسبي أنشيء لتسجيل بعض فئات الدخل في حسابات منفصلة، وأشارت إلى أنه سيجري إعداد دراسة للأصول والخصوم لتحديد المستوى المناسب من التمويل لاستحقاقات الموظفين. كما أشارت تقارير لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة واللجنة الاستشارية لشئون الإدارة والميزانية إلى مسائل خسائر ما بعد التسليم، والمبالغ المشطوبة، والإكراميات، وسوف تعالج الحسابات السنوية المقبلة هذه المسائل بطريقة أشمل.

21- وأجاب المراجع الخارجي على أسئلة محددة طرحها المجلس وشجع على تضمين الحسابات المقبلة معلومات أشمل عن الخسائر.

تعيين أعضاء لجنة مراجعة الحسابات (2009/EB.A/5) *(للموافقة)*

22- أوضحت الأمانة بأنه طبقا الاختصاصات الجديدة للجنة المراجعة، يجب البدء في مرحلة جديدة من التعيينات في اللجنة نظرا لأن أعضاءها الحاليين قد أتموا مدة تعيينهم. واقترحت اللجنة عضوين جديدين للجنة هما: السيد Antoine Antoun والسيدةElvira Lazzati، وكلاهما تنطبق عليه معايير توفر الخبرة المحاسبية الحديثة وذات الصلة والخبرة الخاصة بالمراجعة ويوصى بشدة بتعيينهما، وعبرت كل من لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة واللجنة الاستشارية لشئون الإدارة والميزانية عن تأييدهما لذلك. ولملء الشواغر بطريقة سريعة فقد تم تحديد المرشحين المناسبين من خلال التوصيات، على أن يجري بحث أوسع وعلني في المستقبل.

23- وأجمع المجلس على تأييده للمعينين وأثنى على الاهتمام بالمساواة بين الجنسين وبالتوزيع الجغرافي. وعبر الأعضاء عن تمنياتهم الطيبة لأعضاء اللجنة الذين انتهت مدتهم، وتقدموا بشكر خاص لرئيس اللجنة السيد Graham Joscelyne لمساهماته، وأعربوا عن تطلعهم إلى أن يزود الأعضاء الجدد اللجنة بالمهارات المتميزة لجعل لجنة مراجعة الحسابات كيانا متكاملاً.

استعراض الإطار المالي (2009/EB.A/6) *(للنظر)*

24- أشارت الأمانة إلى أن وثيقة استعراض الإطار المالي تتناول عملية الاستعراض التي تمت حتى الآن وشملت مشاورات موسعة وما تم تقديمه من اقتراحات. وأضافت الأمانة أن الهدف من الاستعراض هو معالجة ثلاث قضايا رئيسية هي: (1) كفالة إمكانية التنبؤ بالتمويل والوصول به إلى حالة من الاستقرار، (2) تحقيق مستوى أعلى من المرونة والموارد، (3) تعزيز الشفافية في تخصيص الموارد.

25- وأثنى المجلس على استعراض الإطار المالي ومنهجيته معلنا أنه يمثل عملية مهمة للغاية في تيسير تنفيذ الخطة الاستراتيجية بما يتفق مع رسالة **البرنامج**. وأكد المجلس رغبته في أن يتم التشاور معه في كافة جوانب المسائل الأساسية لاستعراض الإطار المالي، وحث الأمانة على كفالة الحفاظ على المساءلة وعلى مراعاة رغبات وقيود المانحين. كما عبر المجلس عن رضائه عن تأسيس لجنة تخصيص الموارد الاستراتيجية (SRAC) وأعرب عن تطلعه إلى رؤية كيفية وفاء **البرنامج** بأكبر قدر ممكن من الاحتياجات والاحتفاظ بريادته في الاستجابة للطوارئ في الوقت الذي يظل فيه وكالة ممولة طوعيا.

26- وأيد أعضاء المجلس استعراض التكلفة على أساس الكمية وإزالة العلامات المميزة حيثما أمكن ذلك للسماح **للبرنامج** بالتكيف مع الواقع المتغير؛ وينبغي أن يشكل الاستعراض والتطبيق المتسق للفئات البرامجية في **البرنامج** جزءا لا يتجزأ من العملية. كما أوصى الأعضاء بإشراك المساهمين في الاستعراض وهو ما من شأنه أن يزيد من فعالية استخدام الموارد، وشجعوا **البرنامج** على دعم الحكومات في الاضطلاع بمسئولياتها تجاه شعوبها.

27- ولاحظت الأمانة بأنه سيتم مراجعة النموذج الكمي وأن استعراض الإطار المالي سيساعد على التمويل لتلبية الاحتياجات بشكل أفضل. ويتعين إجراء أي تعديلات مطلوبة على الإطار المالي؛ وأنشئت في نفس الوقت لجنة تخصيص الموارد الاستراتيجية (SRAC) لمعالجة المسائل المتعلقة بتدبير الموارد وتخصيصها. كما أكدت الأمانة أن **البرنامج** سوف يواصل تحسين تقديراته للاحتياجات.

28- وحث بعض الأعضاء الأمانة على تسريع وتيرة الاستعراض، بينما أعرب أعضاء آخرون عن قلقلهم من عدم توفير وقت كاف لاستشارة أعضاء المجلس ومنحهم أيضا الوقت الكافي للتشاور مع عواصم بلادهم.

تقرير مرحلي عن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي (2009/EB.A/7) *(للنظر)*

29- عرضت الأمانة الوثيقة موضحة أن التقرير يقدم حاليا على أساس سنوي بناء على طلب المجلس. ومن بين التوصيات الستة والثلاثين تم تنفيذ 18 توصية (50 في المائة)؛ وبالنظر إلى عدم إحراز تقدم في تنفيذ 8 من تلك التوصيات إلا في مرحلة لاحقة فقد وصل معدل التنفيذ الفعلي إلى 64 في المائة. أما بشأن التوصيات المتبقية منذ تاريخ آخر تقرير، فإن التوصيات المتعلقة بمشروع WINGS II لم تستكمل إلا بعد تدشين المشروع في شهر يوليو/تموز، وسوف تعالج التوصية المتعلقة باللامركزية في خطة الإدارة 2010-2011.

30- وأعرب المجلس عن رضائه عن التقدم الذي أحرزته الأمانة وعن جودة التقرير ورحب بالتعديل في نظام التقرير السنوي. كما أعرب الأعضاء عن قلقهم إزاء تأخر تنفيذ بعض التوصيات حسب ما جاء في تقرير لجنة مراجعة الحسابات. وشجع المجلس الأمانة على الاستمرار في الإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ توصيات المراجعة والمضي قدما في تنفيذها.

31- وفي معرض الرد على أسئلة أعضاء المجلس، أشارت الأمانة إلى أنها ملتزمة بمتابعة سائر توصيات المراجعة وبرفع تقارير سنوية إلى المجلس. وبخصوص الكشف عن المكافآت الممنوحة لكبار الموظفين، يتركز الاهتمام على كفالة الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ حيث أوفى الكشف الحالي عن متطلبات تلك المعايير. ووافقت الأمانة على أن خطة الإدارة 2010-2011 سوف تشمل إطارا متطورا للإشراف.

32- وبالإشارة إلى عمله في المستقبل، أوضح المراجع الخارجي أن برنامج عمله للفترة 2008-2009 نوقش في الدورة العادية الثانية للمجلس لعام 2008؛ وسوف تعرض وثيقة عن فوائد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام خلال الدورة العادية الثانية لعام 2009، بينما ستعرض التقارير الخاصة بالزيارات الميدانية على الدورة العادية الأولى لعام 2010. وأما الملاحظات المقدمة من المراجع الخارجي في التقرير المرحلي فلم تتناول سوى التوصيات التي أشارت الأمانة إلى أنه تم تنفيذها.

تقرير المفتش العام (2009/EB.A/8) *(للنظر)*

33- قدم المفتش العام التقرير بمقدمة مختصرة للسياق وأهم استنتاجات الرقابة ونبذة عن عام 2009. وأكد المفتش العام على أن شعبة خدمات الرقابة تعمل بشكل موضوعي في المراجعة الداخلية والتفتيش والتحقيق بإتباع المعايير المهنية المحددة. ولاحظ المفتش العام التطورات الواضحة والمهمة التي طرأت على الرقابة في عام 2008 وعلى الأخص مع تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ولكنه أشار إلى أنه ما زالت هناك مجالات في حاجة إلى تحسين.

34- ورحب المجلس بالتقرير الشامل وأعرب عن موافقته على استهداف تحسين التسيير وإدارة المخاطر في **البرنامج** بما يتماشى مع الخطة الاستراتيجية (2008-2011). واستفسر بعض الأعضاء عما إذا كانت الموارد المخصصة لأغراض التفتيش والفحص كافية، وطلبوا توضيحا للمراحل التي تم الوصول إليها في وضع السياستين الجديدتين بشأن التدليس والكشف عن المعلومات. كما أثير سؤال عن كيفية مراقبة أنشطة الشركاء المتعاونين. وأعرب بعض الأعضاء عن قلقهم إزاء انخفاض معدل استرداد الخسائر التي أبلغ عنها وكذلك الوقت المطلوب لإنهاء التقاضي. كما طرحت تساؤلات عن السرعة التي يتم بها تناول التوصيات وعدد التحقيقات التي أجريت.

35- وردا على ذلك، أفاد المفتش العام بأن مسألة وضع إطار عمل للمراقبة الداخلية يدخل ضمن مسئوليات الإدارة. وبحثت شعبة خدمات الرقابة استحداث أدوات لتحسين عملها، حيث سيتم إصدار دليل تقييم الجودة في 2009، كما أن

العمل بشأن السياستين المتعلقتين بالتدليس والكشف عن المعلومات يجري حاليا بالتنسيق مع الوكالات الأخرى للتعرف على إجراءاتها. وأوضح المفتش العام بأنه سيجري تحسين المراقبة المنهجية للأنشطة التي توفق بين الأساليب المستخدمة في مختلف المكاتب القطرية. كما أن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والنسخة الثانية من شبكة **البرنامج** ونظامه العالمي للمعلومات سوف تسهم في ذلك بدور إيجابي. وفيما يتعلق باسترداد الخسائر، أشار المفتش العام إلى أنه يمكن استرداد الخسائر الداخلية بالكامل، لكن الخسائر التي تتكبدها الأطراف الخارجية سيتعذر في العادة استردادها بالكامل، وفي كل الأحول يعتبر إجمالي الخسائر ضئيلا في **البرنامج** بالنظر إلى حجم عملياته. ويجري التحقيق في الشكاوى بإتباع عملية الفرز على أساس المخاطر المفروضة على **البرنامج** من جانب الحدث المبلغ عنه. وأشار المفتش العام أيضا إلى أن عدد الشكاوى مرتبط بزيادة عدد السياسات التي تحكم سلوك الموظفين.

36- ووافقت الأمانة على أن الرقابة والمساءلة لهما الأولوية ويجب استنباط إطار عمل لمتابعة توصيات الرقابة.

التحديث الخامس لخطة برنامج الأغذية العالمي للإدارة (2009/2008) (WFP/EB.A/2009/9) *(للنظر)*

37- قدمت الأمانة التحديث وأوضحت أن هناك زيادة إجمالية في برنامج العمل مقدارها 11.8 مليار دولار أمريكي بزيادة قدرها 749 مليون دولار أمريكي منذ التحديث الرابع. وبلغت الموارد المتوقعة 3.4 مليار دولار أمريكي مقابل 5.2 مليار دولار أمريكي تم توقعها في عام 2008. وسيدخل **البرنامج** عما قريب في ترتيبات تحوط لتوفير اليقين فيما يتعلق بتخطيط ميزانية دعم البرامج والإدارة.

38- ورحب أعضاء المجلس بالوثيقة ولكنهم طالبوا بشفافية أكثر فيما يخص القرارات المتعلقة ببرنامج العمل وطلبوا إيضاحات بشأن الآثار المترتبة على برمجة الفجوة المتوقعة في إيرادات عام 2009. وبالنظر إلى استقرار أسعار الأغذية في عام 2009 فقد طلب أعضاء المجلس توضيحا للتفاوت في المبالغ. وكان من الواضح أن انخفاض التمويل يحتاج إلى ترتيب لأولويات تخصيص الموارد. واستفسر العديد من أعضاء المجلس عن المعايير المستخدمة لتحقيق ذلك وشجعوا على إجراء تقديرات أدق للاحتياجات. ولاحظ المجلس الحاجة إلى معلومات أكثر في مراحل مبكرة فيما يتعلق بالخطط التشغيلية وعن معايير تحديد الأولويات. كما طلب بعض الأعضاء إدراج قسم استشرافي في تحديثات خطط الإدارة المقبلة ومقارنة للنفقات الفعلية مقابل النفقات المرصودة بالميزانية. وطلب المجلس من الأمانة تقديم مذكرة إحالة توضح كيفية إدراج المبالغ في تحديثات خطة الإدارة.

39- وأشارت الأمانة إلى أن استعراض الإطار المالي سوف يتناول إمكانية التنبؤ بالتمويل واستدامته. ورغم استقرار أسعار الغذاء فقد ارتفعت كثيرا عن مستويات أسعار الفترة 2002-2006، ولم يصل الانخفاض في الأسعار الدولية بالضرورة إلى المستهلكين. وسوف تصدر مع التحديثات المقبلة صفحة تكميلية توضح طريقة عرض الأرقام. وأوضحت الأمانة أن جميع المشروعات تستند إلى تقديرات الاحتياجات وتعتمدها مختلف الآليات التي يستخدمها المجلس، ويخصص التمويل بعد ذلك باستخدام الإجراءات المعمول بها. وسوف تشرف لجنة تخصيص الموارد الاستراتيجية على هذه العملية وستوجه عملية ترتيب الأولويات حسب اللزوم؛ وستشمل المعايير آليات التصدي التي يستخدمها المستفيدون، والنقص المحتمل في التمويل، وانقطاع الإمدادات، وتوقعات التمويل، وإمكانية الدعم والتوأمة. وشددت الأمانة على التغير المستمر في الأوضاع، والحاجة إلى الوقت لإنشاء نظم مناسبة لتحديد الأولويات. ولاحظت الأمانة وجهة نظر المجلس بأن يكون برنامج العمل محددا وواقعيا قدر المستطاع وأن يستند إلى نهج مدفوع بالاحتياجات.

التقرير السنوي للجنة برنامج الأغذية العالمي لمراجعة الحسابات(2009/EB.A/10) *(للنظر)*

40- قدم رئيس لجنة مراجعة الحسابات التقرير السنوي، وتطرق إلى النقاط البارزة التي ميزت فترة رئاسته للجنة. وأثنى الرئيس على التنفيذ المبكر للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام واعتبرها إنجازا مهما في وقت ضيق، وأشاد **بالبرنامج** والموظفين الذين قاموا بتنفيذها بشجاعة وإخلاص.

41- وتحدث رئيس اللجنة بكل صراحة وشجع بقوة على تعميم إدارة مخاطر المنظمة باعتبارها مكونا حاسماً لتوفير ضمانات للإدارة العليا وأعضاء المجلس، وأشار إلى أن تقدير المخاطر ينبغي أن يكون عنصرا أساسيا في كل المبادرات أو المشروعات المقترحة أو المنفذة ويجب أن ترتبط به تقديرات أداء الإدارة. وأكد رئيس اللجنة الحاجة إلى سياسة رقابية رفيعة المستوى وإطار للرقابة الداخلية على غرار الإطار الذي تروج له لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي. وتحدث عن أهمية اختيار أعضاء اللجنة بناء على الكفاءة أولا وأخيرا، على أن يراعى في الوقت ذاته التمايز بين الجنسين والتوزيع الجغرافي، والقيمة التي يضيفها تعيين أعضاء من الخارج. وشجع رئيس اللجنة الإدارة العليا على إعداد تقرير سنوي عن الضوابط الداخلية كجزء من مجموعة الكشوف المالية السنوية وذلك لتزويد المجلس بضمانات أكثر.

42- وتقدم الرئيس بالشكر إلى رئيس اللجنة المنقضية مدته عن مساهماته وقيادته. ورحب أعضاء المجلس بتقديم أول تقرير من لجنة مراجعة الحسابات إلى المجلس كجزء من التعزيز المستمر لتسيير **البرنامج**. وأعرب الأعضاء عن تطلعهم إلى استجابة الإدارة للتقرير، وخصوصا فيما يتعلق بوضع سياسة للرقابة واعتماد إطار عمل لجنة المنظمات الراعية للجان تريدواي، وإصدار تقرير سنوي عن الرقابة الداخلية، وتقرير سنوي من مكتب المراجعة الداخلية للحسابات، وحسن توقيت تقارير مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والاستجابة لتوصيات المراجعة الداخلية التي لم تنفذ، والتقدم المحرز في سياسة منع التدليس، ومراجعة التغطية التأمينية للموظفين، وخطة استمرارية العمل ونتائج اختبارها، وتقييم فوائد وتكاليف النسخة الثانية لشبكة **البرنامج** ونظامه العالمي للمعلومات WINGS II، ودور لجنة المراجعة في عملية اختيار المراجع الخارجي. واقترح الأعضاء أن يتخذ **البرنامج** دورا قياديا فيما يتعلق بالمشاركة في المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، وأعربوا عن دعمهم لإدارة مخاطر المنظمة في الإدارة القائمة على النتائج. ووافق أعضاء المجلس على أنه يتعين على الإدارة تنفيذ استراتيجيات لتقدير المخاطر وطلبوا من رئيس اللجنة المنتهية مدته أن يزودهم بالتوجيه حول أفضل الطرق التي يمكن بها **للبرنامج** أن يتأهب للمستقبل. وطلب المجلس بأن تكون تقارير لجنة المراجعة السنوية مصحوبة بردود من الإدارة وأن تشمل مشروع قرار.

43- واستجاب رئيس اللجنة للمجلس بتشجيع **البرنامج** على مواصلة تركيزه على أهدافه الاستراتيجية وكرر التأكيد على الحاجة إلى تحسين تقدير المخاطر الظاهرة **للبرنامج** وإدارة المخاطر في بيئة سريعة التغير. وأشار رئيس اللجنة إلى أنه ينبغي دعم الموظفين في التغلب على العقبات وعمل التغييرات اللازمة عند الضرورة.

44- ووافقت الأمانة على أن تعزيز المساءلة في **البرنامج** يتطلب دمج إدارة مخاطر المنظمة في أنشطة الإدارة مثلما يجب أن يكون عليه الارتباط بالإدارة القائمة على النتائج. واستجابة لاقتراحات المجلس فإن الأمانة ستبحث إمكانية الانضمام لعضوية المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. وأشارت الأمانة إلى أن **البرنامج** يمتثل بشكل كبير لمعايير لجنة المنظمات الراعية للجان تريدواي ولكنها تعترف بالحاجة إلى تحسين إبلاغ المجلس بالمسائل المتعلقة بالامتثال وغيرها من المسائل.

معلومات محدثة عن النسخة الثانية لمشروع شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات ونجز 2 (Wings II) (2009/EB.A/11) *(للعلم)*

45- أبلغت الأمانة المجلس النسخة الثانية لمشروع شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات من المتوقع تشغيلها في الأول من يوليو/تموز 2009 وأنه قد تم تدريب 250 موظفا، منهم 170 موظفا في 60 مكتبا ميدانيا، على استخدامه للعمل بصفة فريق دعم للآخرين أثناء تنفيذ النظام. وأفادت الأمانة بأنها تدرك الحاجة إلى تقييم فوائد هذا المشروع. ومن المزمع إجراء التقييم في عام 2010 مراعاة للانخفاض الحتمي في الإنتاجية خلال الأشهر الأولى من تنفيذ المشروع، وستحدد مسبقا المنهجية والمؤشرات وخطوط الأساس وسيتم إطلاع المراجع الخارجي والمجلس عليها. ويُتوقع توفير معظم المهام الوظيفية المؤجلة في الإصدارين الخاصين بالنسخة الثانية في عامي 2010 و2011، وستقوم الأمانة بإبلاغ المجلس بتلك الخطط مع تقديرات التكلفة في الدورة العادية الثانية في نوفمبر/تشرين الثاني. وستكون التقارير المالية وغيرها من تقارير المنظمة مهمة صعبة في عام 2009 لأن المعلومات ستستمد من نظامين هما النسخة الأولى (WINGS) والنسخة الثانية (WINGS II). وأشارت الأمانة إلى أن المراجعين على علم بهذا الوضع وأنه قد تم الاتفاق على أن الإبلاغ باستخدام النظامين أفضل من تكبد النفقات المالية والتشغيلية المرتبطة بتأخير تشغيل النسخة الثانية إلى يناير/كانون الثاني 2010. وأضافت الأمانة أنه سيجري إيقاف استخدام النسخة الأولى في 30 يونيو/حزيران 2009 وستكون هناك فترة توقف قصيرة ستسجل خلالها العمليات يدوياً قبل الانطلاق في تشغيل النسخة الثانية.

46- ورحب المجلس بتشغيل النسخة الثانية لنظام شبكة **البرنامج** ونظامه العالمي للمعلومات وأعرب عن دعمه للأمانة في مهمتها المعقدة. وقال أعضاء المجلس إنهم يتطلعون إلى نتائج التقييم المزمع، ولكنهم أعربوا عن بعض القلق بشأن احتمال ألا تكون النسخة الثانية برنامجاً حاسوبيا متكاملاً تماماً للإدارة. وأثيرت تساؤلات حول مرونته من حيث إمكانية إدخال تعديلات عليه في المستقبل، وساد بعض القلق إزاء التكاليف التي ينطوي عليها قرار تأجيل بعض المهام الوظيفية. كما استفسر بعض الأعضاء عن العمر الزمني للنظام وماهية خدمات ما بعد البيع المتوقعة من مزود البرمجيات.

47- وأكدت الأمانة، في ردها بأنها قررت استخدام نسخة غير مفصلة حسب الطلب من البرمجيات، وبالتالي، فهي أكثر مرونة من النسخة الأولى الحالية لشبكة **البرنامج** ونظامه العالمي للمعلومات، وسيكون من الأسهل تضمين التعديلات في النسخة الثانية. وسوف تعرض على المجلس تكلفة إدخال العناصر المتبقية للنسخة الثانية لاعتمادها كجزء من خطة الإدارة المقبلة. وأكدت الأمانة للمجلس بأن النسخة الثانية لشبكة **البرنامج** ونظامه العالمي للمعلومات هي نظام أكثر تكاملا ويمكن تطويره في الإصدارات المقبلة إلى نظام متكامل تماما وأنه يشمل وصلات بينية قوية مع النظم الأخرى في **البرنامج**.

مذكرة بشأن عملية اختيار وتعيين المراجع الخارجي للفترة من 1يوليو/تموز 2010- 30 يونيو/حزيران 2016 (2009/EB.A/12) *(للموافقة)*

48- عرض رئيس المجلس الأساس المنطقي للوثيقة بهدف تعجيل عملية اختيار وتعيين المراجع الخارجي المقبل.

49- وردا على أسئلة أعضاء المجلس، أوضح المستشار العام ومدير مكتب الشؤون القانونية بأنه سيتم البحث عن المرشحين لمنصب المراجع الخارجي من خلال طلب تقديم عروض وأنه يجري النظر في إجراءات اختيار المراجع الخارجي لعام عام 2001 بغرض وضع إجراءات يتم التوصية بها للمجلس للموافقة عليها. وردا على سؤال حول العملية المقترحة لاعتماد المجلس للترتيبات الخاصة بتعيين المراجع الخارجي، أشار المستشار العام إلى السلطة القانونية للمجلس في وضع لائحته الداخلية بما في ذلك إجراء تعديلات عامة أو محددة عليها وعلى متطلبات تنفيذ تلك الوظائف. ووصف

المستشار العام كذلك الطريقة التي كان المجلس يمارس بها سلطته من قبل في وضع إجراءات صنع القرار، وعرض الأساس المنطقي لتعديل الإجراءات القائمة بشأن الموافقة بالمراسلة في هذه الحالة.

تقارير التقييم

تقرير التقييم السنوي، 2008 (WFP/EB.A/2009/13) *(للنظر)*

50- أوضح مدير مكتب التقييم أثناء تقديم التقرير أنها المرة الأولى التي يتم فيها تقديم التقرير السنوي كوثيقة رسمية من وثائق المجلس. كما تضمن التقرير للمرة الأولى عرضا تجميعياً دقيقا للتقييمات الإستراتيجية التي تتناول جميعها مسائل السياسات. وتنطوي سياسات **البرنامج** على نقاط قوة ولكنها تكشف أيضا عن نقاط ضعف تتمثل في عدم تحديد أهداف واضحة وعدم تنفيذها بالكامل على المستوى القطري. ولاحظ التقرير أيضاً الحاجة إلى تحديث السياسات بانتظام، وتحديد الأهداف بوضوح وربطها بأطر النتائج، وتوصيل السياسات إلى المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية بفعالية. وأشار مدير مكتب التقييم إلى أن تقييمات العمليات تبرز جوانب قوة **البرنامج** المتمثلة في تقييم الاحتياجات واللوجستيات، وتلفت الانتباه إلى أوجه القصور في تصميم المشروعات والحاجة إلى وضع الأهداف الإستراتيجية في سياقها وضعف الرصد والاستهداف، وأخطاء الشركاء في تسليم المساعدات ورصد النتائج.

51- ورحب المجلس بالتقرير كتقييم مفيد وواقعي. وأكد أعضاء المجلس الحاجة إلى تحديد أهداف واضحة للسياسات والتأكيد على فاعلية نشر التوجيهات بشأن التنفيذ. وأعرب الأعضاء عن اعتقادهم بالحاجة إلى أسلوب أكثر استراتيجية في وضع السياسات والتي يجب أن تكون واقعية وتستغل نقاط القوة والقدرات الخاصة **بالبرنامج**. ومن المهم كفالة مواكبة السياسات لآخر التطورات وملاءمتها لها. وأكد بعض الأعضاء حاجة **البرنامج** إلى توحيد نهج التقييم في **البرنامج**. وحث المجلس مدير مكتب التقييم على الاستمرار في تقييم أدوات التقييم حتى تستجيب لمتطلبات المساهمين.

52- وشجع بعض أعضاء المجلس الأمانة على تحسين استجابة الإدارة لاستنتاجات التقييم واستحداث طرق رسمية وغير رسمية للإبلاغ عن تنفيذها. وشدد العديد من الأعضاء على الحاجة إلى استقلال وظيفة التقييم وطالبوا بحوار بين الإدارة والمجلس لزيادة استقلالية مدير مكتب التقييم.

53- وطالب أعضاء المجلس بأن تشمل التقارير المقبلة تواريخ اعتماد السياسات وتفاصيل أكثر عن جوانب النجاح الفردية وأوجه القصور في العمليات. ولوحظت الحاجة إلى تطوير قدرات الموظفين على إجراء التقييمات اللامركزية وتطبيق الدروس المستفادة. كما أوضح أعضاء المجلس بأن التقييم كشف عن الحاجة إلى كفالة وضوح معايير الاستهداف واستنادها إلى تقديرات الاحتياجات وأنه ينعين على المجتمعات المحلية الاشتراك في عمليات الاستهداف والتوزيع. وأعرب المجلس عن قلقه إزاء مستوى تمويل وظيفة التقييم وطلب توفير الموارد اللازمة بما فيها الموارد المطلوبة للتقييمات اللامركزية.

54- واستجابة لذلك، أكد مدير مكتب التقييم أن التقرير حدد الاستنتاجات المجمعة؛ وقد وقع الاختيار على هذا المجال من مجالات التركيز لإثراء معلومات المجلس والإدارة بخصوص المسائل الأعم التي تتجاوز بلدانا أو عمليات بعينها وتتناولها تقارير التقييم المنفصلة بالتفصيل. ويرجع القصور في برنامج عام 2008 إلى الموارد المالية المحدودة اعتبارا من منتصف 2007 وازدياد معدل تنقلات الموظفين في بداية عام 2008. وأعرب مدير مكتب التقييم عن تقديره لاقتراحات المجلس بمواصلة جهوده الجارية لزيادة جودة تقييماته. وفيما يتعلق باستقلال وظيفة التقييم أكد مدير مكتب التقييم أنه تم

اتخاذ خطوات نحو زيادة استقلاليته ووافقت الأمانة على إمكانية النظر في هذه المسألة. كما تعهدت الأمانة بوضع نهج منهجي للسياسات من خلال المكتب، واضعة في الحسبان توصيات التقييمات الاستراتيجية. ولوحظت الحاجة إلى أطر لنتائج العمليات بحيث تكون موجهة نحو الحصائل كجزء من العمل لتطوير تصميم البرامج. ويجري العمل لتحقيق التكامل في نهج التقييم، وذلك مثلا من خلال النهج المشترك للرصد والتقييم. وسوف توفر النسخة الثانية من شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات خلال الأشهر الستة المقبلة أدوات الإبلاغ لتحسين توحيد عمليات الرصد.

تقرير موجز عن التقييم الاستراتيجي لفاعلية تدخلات البرنامج في مجال استعادة سبل المعيشة (2009/EB.A/14) *(للنظر)*

55- قدم مدير مكتب التقييم تقرير التقييم الذي ركز على أنشطة سبل المعيشة في إطار استجابات الإنعاش والتي شملت دراسات حالة في تسعة بلدان. وأظهر التقييم خبرات متنوعة وليس بالضرورة أنماط واضحة. كما أوضح التقييم أهمية فهم استراتيجيات السكان في إنعاش سبل المعيشة لمواءمة الأدوات التي يستخدمها **البرنامج** في المساعدة مع تلك الاستراتيجيات. وأشار مدير مكتب التقييم إلى أن عمليات **البرنامج** فعالة، فيما يبدو، في تلبية الاحتياجات الغذائية العاجلة والمساعدة إلى حد ما في تلافي استراتيجيات التصدي السلبية، ولكنها كانت أقل فاعلية في إعادة بناء سبل المعيشة نظرا لعدم وضوح الأهداف وضيق الوقت المتاح لإعادة البناء والقيود على التمويل. وأشار مدير مكتب التقييم إلى ضرورة أن يفهم **البرنامج** دوره في الإنعاش بشكل أفضل وأن يضع أهدافا واضحة ويمكن بلوغها في سعيه إلى تحقيق الهدفين الاستراتيجيين الأول والثاني. وسوف يساهم ذلك بدور مهم في تحول **البرنامج** من المعونة الغذائية إلى المساعدة الغذائية على أساس فهم أعمق للطريقة التي يمكن بها سد الثغرة بين الطوارئ والتنمية.

56- ورحبت الإدارة بالتوصيات وعبرت عن نيتها في تنفيذها جميعا. وسيقوم **البرنامج** باختيار بلد في كل إقليم كمكان لتطوير تصميم وكفاءة البرامج؛ وسيجري تبادل الدروس المستفادة في الإقليم. كما أشارت الإدارة إلى أنها تخطط لمراجعة استراتيجيات تعبئة الموارد وتوفير دعم للبلدان لمساعدتها على حشد التمويل من آليات التمويل المجمع لبناء سبل المعيشة، بما في ذلك التدريب في مجال التحويلات النقدية والقسائم. وسيتم إبلاغ موظفي **البرنامج** على كل المستويات بتصديق الإدارة على توصيات التقييم.

57- وأعرب المجلس عن تقديره لمدير مكتب التقييم على توصياته المفيدة وسُر باستجابة الإدارة لتلك التوصيات بشكل إيجابي. وفي حين أن **البرنامج** كان يستحق الثناء على عمله، بما في ذلك تحليل السوق، فقد شعر أعضاء المجلس بأن التعلم المؤسسي المكتسب لا يتضح بالضرورة في عمل **البرنامج**. وهنأ الأعضاء **البرنامج** على التطويرات الملموسة التي جرت على الاستجابات النقدية. وحث المجلس **البرنامج** على لعب دور المناصرة وتشجيع الجهات الأخرى على تنفيذ أنشطة استراتيجيات إنعاش سبل العيش. كما تحسين نظام الرصد باستخدام الحصائل بالإضافة إلى النواتج، وزيادة التحليل والتقييم لاستراتيجيات إنعاش سبل المعيشة.

58- وأعرب المجلس عن قلقه إزاء "المنطقة الرمادية" حيث لا يستطيع الناس إنعاش سبل كسب رزقهم. وطلب من **البرنامج** النظر بدقة في التوازن المطلوب بين المتطلبات من الأغذية الأساسية، والإنعاش، وبناء الأصول وتجنب آليات التصدي السلبية، واستعادة سبل المعيشة. واقترح المجلس أن يكون هذا التقييم موضع نقاش مستمر على نطاق أوسع حول الإغاثة والإنعاش. وأبدى العديد من الأعضاء اهتمامهم بمستوى ومدة وتوقيت أعمال التدخل الخاص بالمعيشة وبحدودها. واستفسر الأعضاء عما إذا كان توفير الغذاء هو الاستجابة الأنسب في كل الحالات، مثلما في المجتمعات المحلية الرعوية، وشجعوا على الإصغاء لصوت المستفيدين. وعلق الأعضاء على احتمال أن تؤدي تدخلات **البرنامج** إلى الإخلال بالأسعار

في الأسواق المحلية والإضرار بالمنتجين المحليين. وأشار الأعضاء على **البرنامج** بالتعاون مع العناصر الفاعلة الأخرى، مثل المنظمات غير الحكومية أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي تقدم معونات غير غذائية أو أنواعا أخرى من المساعدة لا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بما له من دور رائد في الإنعاش المبكر. وساد أيضا شعور بأن تصميم مشروعات سبل كسب العيش وتوصيات التقييم ينبغي أن تركز أكثر على دور المستفيدين.

59- وأجاب مدير مكتب التقييم على استفسارات المجلس قائلا إن عينة من تسعة بلدان وفرت دليلا كافيا للوصول إلى الاستنتاجات. وسوف ينظر مكتب التقييم في إجراء تقييمات أخرى لهذا الموضوع، كجزء من تقييمات العمليات الاعتيادية وربما كتقييم للأثر في المستقبل.

العروض الإقليمية

جنوب وشرق ووسط أفريقيا

60- أوضح مدير المكتب الإقليمي لجنوب وشرق ووسط إفريقيا أن العدد المتزايد من الجوعى في الإقليم هو نتاج العوامل البيئية والاقتصادية والسياسية، وأن هنالك حاجة إلى أساليب جديدة ومبتكرة لحل المشكلات. وتم تنفيذ برامج القسائم المالية والشراء المسبق والوضع المتقدم لمخزونات الأغذية لزوم الوصول السريع إليها، كما تم تخطيط مشروعات مثل السدود الصغيرة والإدارة المستدامة للأراضي. وساهم انعدام الأمن والمنازعات والقيود المفروضة على التجارة في زيادة عدد المشردين والجوعى بمقدار 18 مليون شخص في القرن الأفريقي خلال عام 2009. كما أثرت الفيضانات في أنغولا وناميبيا على الإنتاج الزراعي وأفضت إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي. وأثرت الأزمة المالية العالمية على بلدان مثل ليسوتو وموزامبيق وسوازيلاند وزامبيا بشكل كبير، حيث أغلقت المناجم ومصانع النسيج وانخفض معدل التحويلات الخارجية. ونتيجة لذلك، تفاقم انعدام الأمن الغذائي، وتقلص بالتالي دعم الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية.وساعدت العمليات في عام 2008 زهاء 1.6 مليون من الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية وعائلاتهم باستخدام النظم الاجتماعية المتعارف عليها.

61- واستطرد المدير الإقليمي قائلا إن هناك حاجة إلى 648 مليون دولار أمريكي لتغطية المتطلبات العاجلة المقدرة لعام 2009. وتم إجراء تخطيط للطوارئ بالاشتراك مع مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأجري رصد للأمن الغذائي للحصول على معلومات أدق عن الاحتياجات. وشملت الأهداف الإقليمية دعم التنمية مثل التدريب لزيادة القدرات الحكومية وتعظيم المشتريات المحلية وتنفيذ مبادرة الشراء من أجل التقدم للمساعدة في بناء الاعتماد على الذات والاكتفاء الذاتي. ويجري وضع استراتيجيات لتسليم المسؤولية عن برامج التغذية المدرسية.

62- وأوضح المدير الإقليمي للمكتب الإقليمي لغرب إفريقيا أن الأزمة المالية العالمية وقيود التصدير/ الاستيراد كانت أعباء إضافية على الفقراء والمعرضين للفقر. وأشار إلى أن **البرنامج** ينفذ مبادرات الشراء من أجل التقدم وشبكة الأمان وبرامج القسائم بمعدل متزايد لدعم الاقتصادات المحلية والوطنية في بلدان تشمل بوركينا فاصو وليبيريا وسيراليون. كما تم توسيع الشراكات لتعزيز الاستجابة الغذائية كما في السهل الأفريقي على سبيل المثال. ويتعلق بمصدر القلق الرئيسي في الإقليم بتقلبات أسعار الأغذية، حيث ارتفعت أسعار الحبوب وانخفضت أسعار المحاصيل وتأثرت الدخول بانخفاض التحويلات وأصبحت الأسر الفقيرة معرضة على وجه الخصوص للمخاطر. وستتعرض آليات التصدي لضغوط خاصة

خلال موسم الجدب المقبل. ويمثل انعدام الأمن والاضطراب السياسي في الإقليم مصدر قلق إضافي حيث أدت إلى زيادة في أسعار الأغذية وتدهور ممارسات زراعة المحاصيل، مثل بيع الأصول وإخراج الأطفال من المدارس. وأصبحت مخزونات الأغذية في الإقليم منخفضة بشكل عام. ويبدو من الصعب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الإطار الزمني المقترح، حيث أدى ارتفاع تكاليف النقل وانعدام الأمن وضعف البنى التحتية إلى هشاشة مزمنة ودائمة. وأشار المدير الإقليمي إلى الحاجة إلى تنويع التقييمات وتقنيات المراقبة وآليات الاستجابة وتقوية أنظمة الإنذار المبكر. وفي تشاد تم بذل الجهد الأقصى لكفالة التخزين المسبق لأكبر قدر من الغذاء قبل هطول الأمطار الوشيكة. ويعمل **البرنامج** مع الحكومات والشركاء لتطوير استراتيجيات تسليم المسؤولية من أجل تعزيز الملكية الحكومية لعمليات مثل التغذية المدرسية.

63- وأوضح المدير الإقليمي للسودان الموضوعات الرئيسية في القطر. ففي جنوب السودان الذي سيشهد قريباً اتفاقية للسلام وانتخابات واستفتاء، اندلعت أزمة مالية ناتجة عن الانخفاض في إيرادات البترول وعدم صرف مرتبات الخدمة المدنية ولا يوجد تمويل للتنمية. كما تفاقم الموقف بسبب العدد الكبير من المشردين داخليا والصراعات القبلية والهجمات التي يشنها جيش الرب للمقاومة. وأشار المدير الإقليمي إلى أن **البرنامج** يحاول التركيز على الإنعاش، لكن هناك حاجة إلى مزيد من الدعم للمشردين داخليا، وقد يصبح الإنزال الجوي ضروريا لتجنب الانتكاس إلى وضع الإغاثة، وبدأت مبادرة الشراء من أجل التقدم تحقق أثرا فعالاً. وفي دارفور، حيث طردت وكالات الإغاثة في شهر مارس/آذار، انتهجت الأمم المتحدة أسلوبا من ثلاثة مسارات: (1) الدعوة إلى عودة المنظمات غير الحكومية، (2) الاستجابة العاجلة لسد الثغرة التي تركتها المنظمات المطرودة بما في ذلك توزيع الأغذية عن طريق برنامج الأغذية العالمي نفسه باستخدام موظفين مستعارين من منظمات غير حكومية لتغذية مليون نسمة، (3) الخطط الطويلة الأجل لاستدامة العمليات. وكان **البرنامج** يعمل على أن يصبح أكثر ابتكارا وتجديدا واستهداف التدخل بدقة أكثر: حيث تم تنفيذ نظام رصد جديد وأكثر مرونة على أساس أربع زيارات سنويا لمواقع المعاينة وتفصيل المساعدات بموجب ذلك. وتم تنفيذ خطط القسائم المفروزة. وأشار المدير الإقليمي إلى الحاجة إلى حوافز للترويج لعودة المشردين بالداخل وتأسيس مكاتب ميدانية عميقة لدعم الأسلوب ثلاثي المسار للأمم المتحدة. ويحتاج الإقليم إلى 200 مليون دولار إضافية على المدى القصير. وعبر المدير الإقليمي عن تقديره للدعم المقدم من الجهات المانحة ومن المجلس.

الشرق الأوسط ووسط آسيا وأوروبا الشرقية

64- تحدث المدير الإقليمي للمكتب الإقليمي للشرق الأوسط ووسط آسيا وأوروبا الشرقية عن تفاقم معدل الفقر وسوء التغذية في العديد من بلدان الإقليم حيث انخفضت التحويلات وأمست ندرة المياه تمثل مشكلة خطيرة والتهديد بالعنف يمثل قيدا على وصول المساعدات الإنسانية. وحفزت برامج القسائم الإنتاج المحلي والتجارة في الأرض الفلسطينية المحتلة وزادت التغذية المدرسية في اليمن من عدد الإناث اللاتي يواظبن على الدراسة ومن جودة التعليم. ويعمل **البرنامج** مع الحكومات بطرق مبتكرة تشمل الشراكات في تكنولوجيا الغذاء وتدخلات التغذية وتحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها وبناء القدرات والرعاية لتحقيق الأمن الغذائي. كما أن هناك شراكات أيضا مع كيانات القطاع الخاص لتقوية الدقيق والزيت. وتم الترحيب بظهور جهات مانحة جديدة للإقليم وبخطط بناء القدرات المبتكرة للشباب. وأكد المدير الإقليمي على أن تكلفة الكثير من العمليات زادت بشكل واضح نظرا لضرورة اتخاذ إجراءات السلامة الخاصة بالموظفين مثل تعيين أفراد أمن وعربات مدرعة ومعدات اتصالات خاصة. وهناك نقص بمقدار 25 في المائة في الموارد والتمويل في الإقليم.

65- ورحب أعضاء المجلس بقيمة العمل في إقليم الشرق الأوسط ووسط آسيا وأوروبا الشرقية وشجعوا المدير الإقليمي على الاستمرار في تطوير تدخلات **البرنامج**. وردا على سؤال بشأن الموقف في الأرض الفلسطينية المحتلة، أشار المدير

الإقليمي إلى أن عمليات **البرنامج** تساعد ما يقرب من مليون شخص من خلال التعاون مع المنظمات مثل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) والإغاثة الإسلامية والمنظمات غير الحكومية والحكومة في رام الله.

آسيا

66- أكد القائم بأعمال مدير المكتب الإقليمي لآسيا بأن الاحتياجات والتكاليف قد ارتفعت بطريقة هائلة عن العام الماضي، واستمرت أسعار الغذاء مرتفعة وجاءت أسعار النقل أعلى نتيجة أيضا لأمور تتعلق بالأمن. ومن بين بلدان الإقليم الأربعة عشر هناك فقط بلدان غير مدرجين في أمن الأمم المتحدة. ويؤدي التدهور الأمني إلى خسائر أكثر في الغذاء ومخاطر متزايدة بالنسبة لموظفي الأمم المتحدة، بما في ذلك أخذهم كرهائن. ونتج عن اندلاع الصراع في باكستان أعداد كبيرة من المشردين داخليا، حيث بلغ عددهم في شهر يونيو/حزيران 2.2 مليون نسمة مع طوارئ بالنسبة لعدد 2.5 مليون نسمة بتكلفة 255 مليون دولار. وفي سريلانكا تعتبر أوضاع مخيم المشردين داخليا يرثى لها ويكافح **البرنامج** للوصول إلى أحد المخيمات الرئيسية. ويتوقع أن يستمر **البرنامج** في تقديم دعمه خلال عام 2010، لكنه يواجه نقصا وانقطاعا في الإمدادات. ورغم انعدام الأمن في أفغانستان، استطاع **البرنامج** أن يصل إلى 34 منطقة لتوزيع 80 000 طن متري من الغذاء ولكن الرصد تعطل في المناطق الواقعة خارج حدود موظفي الأمم المتحدة، حيث تقوم شركتان خاصتان بأعمال التقييم في تلك المناطق. واستطاع **البرنامج** أن يكون احتياطيا من الأرز في تايلاند للشراء المسبق وطور أغذية جاهزة خاصة بآسيا للتوزيع خلال الأربعة عشر يوما الأولى من حالات الطوارئ، وكلف شركة خاصة بتطوير برنامج حاسوبي للاستعداد للطوارئ والاستجابة لها وستجري إتاحته لكافة أعضاء مجتمع المساعدات الإنسانية.

67- وردا على أسئلة المجلس، أوضح المدير الإقليمي بالإنابة بأن هناك مشروع مبتكر للتحويلات النقدية في بنغلاديش يركز على تمكين النساء عن طريق تزويدهن بالنقود وإسداء المشورة لهن بشأن كيفية إنفاق تلك الأموال للحصول على أصول، مثل البقر، أو معدات لإعداد الأغذية.

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

68- تحدث المدير الإقليمي للمكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي عن آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على الإقليم باعتبار أن دخل التحويلات كان أكبر بثلاثة عشر ضعفا من المساعدات الخاصة بالتطوير الرسمي للإقليم؛ وتمثل العواصف الشديدة مصدر القلق الرئيسي الآخر بالنسبة للإقليم. وارتكز عمل **البرنامج** في الإقليم على تجنب دورة الطوارئ عن طريق دعم الحكومات في توفير أنظمة الحماية الاجتماعية التي تقلل من حاجة الناس إلى التدخلات الطارئة المتكررة. كما بذلت جهود لتحسين وضع التغذية للأطفال والأمهات بشكل خاص. وكان **البرنامج** يعمل مع الحكومات في برامج المشردين داخليا وخصوصا تلك البرامج التي تربط التغذية المدرسية بالمزارعين المحليين. وشملت مبادرات "الجنوب-للجنوب" على اتفاقية بين البرازيل وأسبانيا لتوريد 25 000 طن متري من الأرز إلى هايتي وهندوراس إلى جانب برنامج المكسيك الجديد لتبادل الخبرات بشأن البرامج الأمنية في أنحاء الإقليم.

69- وأثنى المجلس على عمل برنامج الأغذية العالمي في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وطالب بمعلومات إضافية عن المشاركة بالخبرات داخل الإقليم، والذي يشمل خليطا من البلدان الأغنى والأفقر وفيما بين الأقاليم. وردا على ملاحظات المجلس أوضح المدير الإقليمي الجهود التي بذلت مؤخراً لتعزيز تقديرات هشاشة الأوضاع وتقييمات السوق، بما في ذلك تطوير مؤشر الصدمات الاقتصادية والجوع باستخدام متغيرات مثل مستوى التحويلات والناتج القومي الإجمالي

واحتياطيات النقد والصرف الأجنبي والعجز الغذائي ومستويات نقص التغذية. وقام **البرنامج** بدمج مبادرات تعلم الدروس داخل الإقليم وذلك لتحديد ما يمكن المشاركة به ونشره قبل الانتقال إلى تعاون أوسع بين بلدان الإقليم.

حافظة المشروعات الإقليمية لغرب أفريقيا

تقرير موجز عن تقييم العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش لبوركينا فاصو 10541.0 (2009/EB/A/15) *(للنظر)*

تقرير موجز عن تقييم العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش لليبيريا 10454.0 (2009/EB.A/16) *(للنظر)*

تقرير عن الزيارة الميدانية التي قام بها المجلس التنفيذي للبرنامج إلى بوركينا فاصو (2009/EB.A/29) *(للعلم)*

70- قدم أحد أعضاء وفد المجلس تقريراً عن الزيارة الميدانية لبوركينا فاصو وأشار إلى تقدير الفريق للعمل التحضيري الذي قام به موظفو **البرنامج** والدعم المقدم من الحكومة التي كان التزامها واضحا بالقضاء على انعدام الأمن الغذائي وعلى الفقر. ومنحت الزيارة الفريق فهما جيدا لمسائل سوء التغذية والتعليم التي تعالج في سياق الأزمة المالية العالمية وكذلك لعمليات **البرنامج** الجارية، والتي شملت التغذية المدرسية، والشراء من أجل التقدم، وبرنامج للقسائم المالية يعد الأول من نوعه في أفريقيا. وكانت الأنشطة متوائمة بشكل جيد مع برامج الحكومة، لكن نقص القدرات الوطنية والموارد المحدودة فرض قيوداً على تلك الأنشطة. كما أشار الفريق إلى الحاجة إلى ترابط تشغيلي أكبر بين مختلف ممثلي الأمم المتحدة ولاحظ أن البرنامج يحتاج إلى مرونة أكبر لشراء الأغذية محلياً. وشملت توصيات الفريق تقديم دعم أكبر لمشروعات الشبكة الأمنية للحكومة وتدريبا أكثر لصغار المزارعين في مناحي التغذية والتسويق وجعل القسائم المالية للغذاء مشروطة بالمشاركة في العمل أو في الخطط الصحية، وزيادة فعالية الاستهداف وطرق التوزيع. ولم يتمكن الفريق من مراقبة التغذية المدرسية لأن المدارس كانت في عطلة وطلب من **البرنامج** التأكيد على إجراء زيارات ميدانية أثناء تنفيذ العمليات.

71- وقدم مدير مكتب التقييم وثائق التقييم. وفيما يتعلق بتقييم بوركينا فاصو، لفت مدير مكتب التقييم انتباه المجلس إلى الاستنتاج بأن العملية تنقصها الموارد وإلى ضرورة إيجاد شركاء جدد لتنفيذ أنشطة التغذية والتي تحتاج إلى تدريب إضافي. وقد قلص **البرنامج** من معدلات سوء التغذية لكن هناك حاجة إلى المزيد من العمل للحفاظ على التقدم. وفي ليبريا، استنتج التقييم أن الانتقال من الطوارئ إلى الإنعاش يحتاج إلى دعم أكبر لفهم أوضح لدور **البرنامج** المتغير في هذه السياقات. وكانت توزيعات الغذاء متغيرة وتطلب نظام الرصد والتقييم تحسينا لكي يشمل مؤشرات للنتائج. وحصلت مسائل الاستهداف والإدارة التشغيلية والكفاءة العامة على معدلات مرتفعة لكن قدرات الشركاء كانت في بعض الأوقات تمثل قيوداً على التنفيذ. ورفعت توصية تدعو إلى زيادة التركيز على سوء التغذية الحاد إلى جانب التوثيق المطور للنتائج.

72- ورحب المجلس بالوثائق الثلاثة. وفيما يتعلق بتقييم بوركينا فاصو، أشار أعضاء المجلس إلى الحاجة إلى مزيد من الموارد للتشغيل وإلى اهتمام أكثر ببناء القدرات الوطنية. كما أشار المجلس مع الموافقة إلى أن العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش متوائمة مع أولويات الحكومة وأن توصيات التقييم قد تم تنفيذها وأن أصول لوجستيات المشاركة مع برنامج الدولة قد ساعدت في احتواء التكاليف. وأثنى أعضاء المجلس على الأسلوب المتكامل لبرنامج الأغذية العالمي في العمليات

الممتدة للإغاثة والإنعاش وعلى برامجه المبتكرة مثل مشروع الأموال النقدية في المناطق الحضرية من أوغادوغو. وطلب بعض أعضاء المجلس توضيحا للتطوير في مجال التغذية والذي قد يعود إلى أسباب متنوعة. كما لاحظ بعض الأعضاء بأن دمج المناطق المستهدفة سيؤدي إلى فاعلية أكبر وأنه يتعين على **البرنامج** بحث تكوين شراكات أكثر مع جهات أخرى وزيادة الملكية المحلية للمشروعات وذلك للتغلب على أثر نقص التمويل. ووافق أعضاء المجلس على أن تصميم العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش راعى تقييم الهشاشة في عام 2006.

73- وفيما يتعلق بتقييم ليبريا، حث المجلس برنامج الأغذية العالمي على اتخاذ إجراءات بشأن التوصية بالتركيز على تدخلاته بشكل أقرب في المجموعات المستهدفة والمناطق الداخلية لزيادة أساليب المشاركة والعمل المشترك مع الوكالات الأخرى، والبحث عن التوجيه بشأن الانتقال إلى دور التنمية. ووافق أعضاء المجلس على تنسيق العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش مع البرامج الحكومية، وشجع **البرنامج** على دعم الحكومة بشكل أكبر عن طريق تطوير القدرات في وزارات الزراعة والصحة والتعليم. وأعرب الأعضاء عن سرورهم بأن تدخلات **البرنامج** المبنية على الغذاء قد دعمت توطيد عملية السلام. على أنه ساد قلق بشأن احتياج العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش إلى نظام فعال لرصد فاعليتها، وأن النتائج في بعض الأنشطة جاءت أقل من المتوقع. وطلب بعض الأعضاء توضيحاً لأعمال **البرنامج** فيما يتعلق بمجموعة الإنعاش المبكر ولجنة الأمم المتحدة لبناء السلام ولفاعلية برامج التغذية المدرسية.

74- ورداً على ذلك، أشارت الأمانة إلى أنه يجري العمل على الاستجابة لتوصيات التقييم في بوركينا فاصو وليبريا وأنها ستساعد على إثراء عمليات البرمجة المقبلة. وأقرت الأمانة بالحاجة إلى تحسين مؤشرات الرصد والتقييم والتأكيد على اندماج الأنظمة القائمة بشكل أكبر. ويتوقع أن تقوم سياسة التغذية المدرسية المستقبلية للبرنامج بمعالجة بعض الانشغالات التي أثارها المجلس في هذا الشأن. وكان العمل على التوجيه بشأن مسائل الانتقال أو التحول يمضي قدماً ويتوقع أن تكون الوثائق متوفرة في بداية عام 2010. ولم تنظر التقييمات في عزو نتائج التغذية ولكن ركزت على مواقع النشاط وسيتم معالجة هذا الموضوع في التقييمات المستقبلية. وتحسنت أنظمة المعلومات في ليبريا من حيث المعلومات التنسيقية الواردة من مصادر متعددة ولكن التقدم جاء بطيئاً.

75- وأشار المدير الإقليمي لغرب أفريقيا إلى أن **البرنامج** يشكل جزءاً من أفرقة الأمم المتحدة القطرية وأنه يعمل إلى حد ما مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات الأخرى؛ وأنه يجري بحث تنفيذ مزيد من العمليات المشتركة للأمم المتحدة. وركز العمل مع لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام على البلدان والمناطق التي قد يتجدد فيها الصراع. وأشار المديران القطريان لبوركينا فاصو وليبريا إلى أن النتائج قلما تعود إلى وكالات فردية، حيث تم تحقيق النتائج أساساً من خلال الشراكات والعمليات المشتركة لدعم الحكومات. وستستهدف العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش الجديدة والمصممة لليبيريا كلا من سوء التغذية المزمن بين الأطفال دون الخامسة وأسباب انعدام الأمن الغذائي، على أساس التقييمات التي أجريت في عام 2008، كما ستزيد من تطوير القدرات داخل الوزارات فيما يتعلق بسياسات التغذية وبرامج الأمن الغذائي والتدريب واكتساب المعلومات والرصد والتقييم والقدرات الخاصة بالإبلاغ.

حافظة المشروعات الإقليمية لجنوب وشرق ووسط أفريقيا

تقرير موجز عن تقييم البرنامج القطري لموزامبيق 10446.0 (WFP/EB.A/2009/17) *(للنظر)*

76- قدم مدير مكتب التقييم وثيقة التقييم التي خلصت إلى أن البرنامج القطري لموزامبيق مهم بالنظر إلى تفشي الفقر وتفاقم مستويات سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي بين الأطفال في موزامبيق، ويتماشى البرنامج القطري مع أولويات الحكومة للحد من الفقر. على أنه بالرغم من تحقيق التغذية المدرسية لنتائج إيجابية ودعمها من الحكومة فإنها لم تدخل حتى الآن في الاستراتيجيات الوطنية للتعليم وشبكات الأمان. التعليم. ويرجع ذلك أساسا إلى التكلفة، حيث تنفق الحكومة 3 دولارات عن كل طفل في السنة مقابل التعليم مقارنة بما قيمته 42 دولارا مطلوبة لتوفير التغذية المدرسية لكل طفل. وفي هذا الصدد، لاحظ **البرنامج** الحاجة للانتقال من التدريب إلى التنمية المنهجية لقدرات النظراء الحكوميين. وأقر مدير مكتب التقييم بالحاجة عموماً إلى دراسة المستفيدين من التغذية المدرسية بعد إتمامهم مرحلة التعليم. وأشار مدير مكتب التقييم إلى أن **البرنامج** يعمل مع حكومة موزامبيق على تضييق النطاق الجغرافي لتدخلاته في مجال التغذية المدرسية ويخطط لاستراتيجي تسليم المسؤولية التي طلبت الحكومة تمديد إطارها الزمني.

77- وأثنى المجلس على الوثيقة، بما في ذلك منهجيتها التي قال الأعضاء إنهم يأملون في الأخذ بها في تقييمات أخرى. وشجع المجلس **البرنامج** على مواصلة تحسين تقييماته للحصائل وتحليله للتكاليف والفوائد واستخدامها لأساليب المقارنة. وينبغي أن تعتمد التغذية المدرسية على الالتزام المالي والسياسي للحكومات لكفالة استدامتها داخل إطار استراتيجي يضمن الموارد الكافية. كما عبر الأعضاء عن موافقتهم على: (1) نية الأمانة في الانسحاب من التغذية المدرسية ما لم تزد حكومة موزامبيق من دعمها؛ (2) التركيز على التعليم في تدخلات التغذية المدرسية **للبرنامج**؛ (3) الانسحاب من الحصص الغذائية المنزلية ودعم المدارس الحقلية والحياتية للشباب من المزارعين. وساد شعور بين الأعضاء بأن عمليات الاستهداف والحصص الغذائية تحتاج إلى مراجعة لتسهيل تكرار التدخلات. كما لفت الأعضاء الانتباه إلى التزام الحكومة بالحد من سوء التغذية وتحسين الصحة، وحثوا **البرنامج** على الاستمرار في بناء القدرات الحكومية في هذه المجالات وتوفير الدعم السياساتي استنادا إلى خبرات **البرنامج** الواسعة في التغذية المدرسية المستدامة. وأشار الأعضاء إلى الحاجة إلى استراتيجية خروج مرنة لتسليم المسئولية تدريجيا إلى الحكومة مع ازدياد قدراتها التقنية والمالية. كما أشاروا إلى أن الدروس المستفادة في موزامبيق يمكن تنفيذها في التغذية المدرسية في أنحاء أخرى من الإقليم.

78- وأشارت الأمانة في ردها إلى وسائل التقييم الجديدة التي تقوم بتطويرها، بما في ذلك قائمة مرجعية لكل نوع من الأنشطة المستخدمة عند الاقتضاء؛ وأضافت أن جامعة هلسنكي تعاونت في العنصر التغذوي للتغذية المدرسية. وستعتمد تدخلات **البرنامج** بالنسبة للتغذية المدرسية في موزامبيق على الاستراتيجية الجديدة للحكومة للحد من الفقر المتوقعة في عام 2011، وقرارها بتركيز التغذية المدرسية على الحصائل التغذوية أو التعليمية. وأكدت الأمانة أن الهدف من تسليم المسؤولية هو ضمان الملكية والاستدامة؛ وقالت إنها أطلعت الحكومة على الدراسات التي أعدها المكتب القطري في هذا الشأن.

مشروع البرنامج القطري - أوغندا 10807.0 (2009-2014) (WFP/EB.A/2009/18) *(للنظر)*

الزيادات في ميزانيات الأنشطة الإنمائية – البرنامج القطري لمدغشقر 10340.0 (2005-2009) (WFP/EB.A/2009/19) *(للموافقة)*

العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش - كينيا 10258.3(WFP/EB.A/2009/20) *(للموافقة)*

الزيادات في ميزانية العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش - إثيوبيا 10665.0(WFP/EB.A/2009/21) *(للموافقة)*

79- قدمت الأمانة البنود الأربعة المتعلقة بالمكتب الإقليمي لجنوب وشرق ووسط إفريقيا؛ كما أتيحت للمجلس الفرصة للرد على العرض المقدم من مدير المكتب الإقليمي لجنوب وشرق ووسط إفريقيا خلال الاجتماع السابق. وأشارت الأمانة إلى أن الغرض من الزيادة في ميزانية إثيوبيا هو تغطية الأسعار المتزايدة للأغذية ورداءة وتدني مستوى المحصول الرئيسي في عام 2008؛ وأنه يجري رصد موسم الأمطار القصير في عام 2009، وسيجري تنفيذ خطط طوارئ في حالة هطول الأمطار بمعدلات أقل من المعتاد. ودعمت العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش في كينيا العدد المتزايد من اللاجئين النازحين من الصومال، حيث يوجد بالفعل 000 303 لاجئ في كينيا، منهم 000 26 لاجئ وصلوا على مدار الأشهر الستة الماضية ويتوقع لجوء الكثيرين خلال الفترة من 2009- 2011. وبالنظر إلى حظر مزاولة اللاجئين أي أنشطة زراعية أو اقتصادية، فقد باتوا يعتمدون على المعونة. وتم تنسيق البرامج في أوغندا ومدغشقر مع سياسات الحكومة للحد من الفقر وتم تركيزها على الأمن الغذائي والتغذوي.

80- وشكر المجلس المدير الإقليمي على عرضه السابق. وخلال المناقشة علق العديد من أعضاء المجلس قائلين بأنهم وجدوا أنه من المربك تغطية العديد من البنود معا. وبالنسبة للمسائل الشاملة لعدة قطاعات، أقر أعضاء المجلس بالحاجة إلى زيادة الميزانيات بعد الأزمة الاقتصادية العالمية التي باتت تهدد بعض البرامج. وينبغي أن يساعد **البرنامج** على تنسيق التصدي للأزمات، كما أن بناء القدرات الحكومية يكتسي أهمية خاصة. وبينما ذكر بعض الأعضاء **البرنامج** بولايته الأساسية في التصدي للطوارئ، شعر أعضاء آخرون بأن هناك ارتباطا قويا بين التنمية ومساعدات الطوارئ حيث تتفاقم الأزمات في الحالات التي تتدنى فيها مستويات التنمية.

81- وفي معرض الإشادة بمشروع البرنامج القطري لأوغندا، أشار أعضاء المجلس إلى أن هذا المشروع يحلل العوامل التي تقوض التنمية في البلاد ويشمل عناصر من كافة فئات المشروعات (عمليات الطوارئ، العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش،والعمليات الإنمائية). ولاحظ المجلس الطابع الإنمائي الطويل الأجل للبرنامج القطري ولاحظ أن النموذج المستخدم في مشروع البرنامج القطري يمكن اعتباره خطوة أولى في الحوار المرتقب للمجلس بشأن فئات المشروعات واستعراض الإطار المالي. وعبر أعضاء المجلس عن دعمهم لتسليم المسؤولية عن التغذية المدرسية على الحكومة ورحبوا بالدور الكبير الذي شارك به أصحاب المصلحة في تصميم البرنامج والتصدي للجوع تحت قيادة الحكومة، وأشادوا بالطريقة التي تم بها دمج سياسة **البرنامج** بشأن المساواة بين الجنسين بالبرنامج القطري. وكان هناك دعم عام لنظم إيصالات المخازن وتجريب نظم الأموال النقدية والقسائم كجزء من الانتقال من المعونة الغذائية إلى شبكات الأمان الاجتماعي الأوسع. واقترح الأعضاء إعادة صياغة استراتيجيات سليمة لتسليم المسؤولية عن العديد من أنشطة المشروع. وبالإشارة إلى المستوى الطموح للمشتريات المحلية، عبر بعض الأعضاء عن قلقهم بشأن التوقف المحتمل للأسواق الزراعية وأنشطة القطاع الخاص. كما عبر بعض الأعضاء عن قلقهم بشأن مشاركة **البرنامج** في أنشطة تخرج عن نطاق

ولايته الأساسية، مثل إنشاء البنى التحتية ومعايير الجودة للمنتجات الزراعية والمناولة والتدريب بعد الحصاد وتعزيز منظمات المزارعين ونظم معلومات السوق، وأوصوا بإجراء استعراض لتحديد الحالات التي تحقق فيها المساعدة الغذائية استجابة فعالة. وحث الأعضاء على دمج الطرق الفرعية في شبكة الطرق الوطنية وأن تكون المستودعات المستخدمة في نظام إيصالات المستودعات من نوعية جيدة، كما أشاروا إلى التقارير التي تفيد بتدني نوعية البنية الأساسية المطلوبة لأنشطة الغذاء مقابل العمل، وشجعوا **البرنامج** على التعاون مع الشركاء لتجنب ذلك مستقبلا.

82- ولاحظ المجلس أن زيادة ميزانية مدغشقر ساعدت على مواءمة البرنامج القطري مع خطط الحكومة وسياساتها، وأثنى على وفورات التكاليف والوصول بالكفاءة إلى أقصى مستوياتها، وأيد تجربة المكملات الغذائية الدقيقة في التغذية المدرسية. وسوف يحرص الأعضاء على معرفة نتائج التقدير الشامل للأمن الغذائي وهشاشة الأوضاع لعام 2010.

83- وأثنى المجلس على دعم العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش في كينيا للاجئين والسكان المضيفين، وخصوصا النساء والأطفال والأشخاص المتأثرين بفيروس الإيدز ومرض السل. ومن جهة أخرى، عبر المجلس عن قلقه تجاه الازدحام الشديد وظروف المعيشة السيئة في مخيمات اللاجئين، والتي يمكن تخفيفها عن طريق إنشاء مخيم رابع. وحث المجلس **البرنامج** على مواصلة دعمه لمفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين ولجهود الحكومة لإزالة الاحتقان الموجود في المخيمات الحالية وتسجيل اللاجئين في أسرع وقت ممكن.

84- وفيما يتعلق بإثيوبيا، لاحظ أعضاء المجلس أن هذه الزيادة هي الزيادة السادسة في ميزانية العملية خلال 18 شهرا وأنه من المرجح أن تحتاج إثيوبيا إلى مستويات أعلى من المساعدة الإنسانية لبعض الوقت، خصوصا بالنظر إلى الانخفاض المتوقع في المحاصيل إلى أقل من المتوسط بسبب موسم الأمطار القصير الحالي. كما أقر المجلس بالقصور في الاستهداف والتوزيع والإبلاغ عن استخدام الأغذية المقدمة من **البرنامج**. وأشار الأعضاء إلى الحاجة إلى تحسين التقارير الخاصة بالجهات المانحة، بما في ذلك التقارير المتعلقة بالأغذية المسلمة بالفعل للمستفيدين بدلا من مجرد إرسالها؛ وتوزيع الأغذية على المجتمعات المحلية في المناطق النائية؛ واستهداف الأطفال. واهتم الأعضاء بشكل خاص بمشكلات الوصول إلى بعض المناطق في الإقليم الصومالي حيث لها انعكاسات على عمليات التوزيع والرصد. ورغم تمكن **البرنامج** من تنويع الموانئ البحرية المستخدمة في التوريد لإثيوبيا، إلا أن الاحتقان في ميناء جيبوتي وصعوبة الوصول إلى الهياكل الأساسية للنقل الداخلي أديا إلى انخفاض في تدفق المساعدات الإنسانية إلى البلاد. ودعا المجلس إلى دعم حكومي متزايد في معالجة المسائل الواردة أعلاه وطلب من الأمانة إعداد خطة عمل محددة زمنيا لتحسين أمور الإبلاغ والرصد تقدم إلى المجلس في دورته القادمة. وطلبت الأمانة بأن يقوم المدير الإقليمي بإرفاق تحديث بشأن أثيوبيا في عرضه الإقليمي خلال الدورة العادية الثانية للمجلس في عام 2009.

85- واستجابة لملاحظات المجلس، أكدت الأمانة على أن هناك حاجات ملحة في هذه العمليات. وكررت بأنها ملتزمة بتحسين أنظمة الرصد والإبلاغ الخاصة بها وتلك الخاصة بالحكومات وسوف تستمر المناقشات حول الترابط والاختلاف بين فئات البرامج.

86- وأوضح المدير القطري في أوغندا بأن **البرنامج** سيراقب آثار المشتريات المحلية لتلافي حدوث خلل في الأسواق القائمة نظرا لأن هذه المشتريات لا تخدم أوغندا فحسب بل تخدم كلا من كينيا والسودان. وتهدف أنشطة **البرنامج** إلى زيادة الإنتاج الزراعي وتقليص خسائر ما بعد الحصاد، وبالتالي زيادة كمية الحبوب في السوق، كما درست طرق استخدام إيصالات المستودعات لتعجيل السداد للمزارعين والتغلب على عقبات السوق بغرض تحسين آليات القطاع الخاص قبل تسليم المسؤولية عن الأنشطة. وقام **البرنامج** بزيادة مشاركته مع منظومة الأمم المتحدة وخصوصاً منظمة الأغذية

والزراعة للأمم المتحدة والتي توفر التدريب للمزارعين على المناولة بعد الحصاد. وعلى سبيل المثال بذلت أيضا جهود لتوفير الخبرة التحليلية والفنية بما في ذلك من خلال الجامعات. كما أن مشاركة **البرنامج** في بناء الطرق كان مدفوعاً بواسطة السوق لتوفير طرق تمنح المزارعين إمكانية الوصول إلى الأسواق. كما أن الشراكة بين حكومتي أوغندا ومصر التي لديها واحدة من أفضل خبرات البنية التحتية المائية على مستوى العالم سوف تساعد على ضمان جودة البنية التحتية المائية التي يتم إنشاؤها.

87- وأكد مدير المكتب القطري في كينيا أن الازدحام في مخيمات اللاجئين في كينيا يمثل خطورة كبيرة على استدامة دعم **البرنامج** للاجئين وأن الأمم المتحدة تناقش الحلول مع الحكومة. وتعتمد عودة اللاجئين على ما يحدث في الصومال ويبدو أن ذلك لن يحدث في المستقبل المنظور. ونظرا لأن ما بين 000 3 و 000 8 لاجئ يصلون شهرياً، فإنه من الصعب فحصهم بشكل سريع. ويعمل **البرنامج** مع مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين على وضع قاعدة بيانات بيومترية للسماح بتحسين التحقق من المستفيدين وفرزهم. وساعد **البرنامج** في زيادة المشتريات المحلية ولكن أزمة ما بعد الانتخابات قوضت الزراعة وزادت الأسعار إلى مستويات غير مسبوقة. وأشار **البرنامج** إلى الحاجة إلى توفير بناء مهارات لإعداد الشباب داخل المخيمات للعودة إلى بلادهم، وكانت الشراكات مهمة بشكل خاص في مخيمات اللاجئين حيث تعذر الوفاء بالاحتياجات المتنوعة عن طريق وكالة واحدة. وتم البحث عن دعم وخبرة أكثر لإدارة المخيمات في كينيا. ووفرت الحكومة مهندسين لتحسين حالة الطرق والاتصالات وجاءت وزارة المياه والزراعة كشريك جديد. وكانت التدخلات الزراعية للمجتمع المضيف مبنية على المحاصيل المقاومة للجفاف.

88- وأوضح المدير القطري في إثيوبيا أن هذه السنة هي الثالثة التي تخفق فيها الأمطار القصيرة ويزيد اعتماد البلاد على موسم الأمطار الطويل، وإذا أخفقت هي الأخرى فإن الاحتياجات ستكون أكبر بكثير. ومن المتوقع أن تصل نتائج بعثة التقييم في مطلع أغسطس/آب، ولكن ربما لن يلزم تعديل الميزانية بشرط تدبير الموارد بالكامل للميزانية المعروضة على المجلس، وأشار المدير القطري إلى أن العجز بلغ 180 مليون دولار أمريكي. وباتباع توصيات التقرير الاستشاري، قامت الجهات المانحة و**البرنامج** والحكومة بالتنسيق معاً لتحسين الاتصالات والإبلاغ. وأثارت الزيادة المفاجئة في الاحتياجات في عام 2008 تحديات في الاستهداف الذي يجري حالياً وفقا للخطوط التوجيهية وباستخدام منهجية مطورة. كما تحسن التوزيع في الإقليم الصومالي بعد تطبيق نظام "المركز والفروع"، وعن طريق الالتزام بمتطلبات الحكومة، وحصل **البرنامج** ووكالات الأمم المتحدة الأخرى على فرص للوصول إلى هذا الإقليم أفضل من المنظمات الإنسانية الأخرى وكان **البرنامج** يسعى إلى توسيع فرص وصوله إلى المنظمات غير الحكومية التي التزمت بذلك أيضاً. ويعمل **البرنامج** مع الحكومة على تطوير خطة عمل لتحسين الرصد والاستهداف والإبلاغ.

المسائل التنظيمية والإجرائية

التعاون فيما بين منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي بشأن المسائل التشغيلية وأساليب العمل (WFP/EB.A/2009/22) *(للعلم)*

89- رحب الرئيس بالسيد D. Nabarro، مساعد الأمين العام للتنسيق بشأن أنفلونزا الطيور والأنفلونزا الوبائية والأزمة الغذائية العالمية. وأيد المدير التنفيذي هذا الترحيب وأشار إلى أن هناك حاجة إلى إجراء دولي منسق لمساعدة الحكومات على مجابهة التحديات المتعلقة بالتغذية والوصول إلى الأغذية في عالم تتوافر فيه الأغذية لكن لازال فيه أناس جوعى.

90- وأشار السيد نابارو إلى العمل الذي يقوم به موظفو **البرنامج**، لا سيما في الظروف الخطيرة التي يضطرون للعمل فيها. ثم انتقل إلى مسألة تنسيق الأمم المتحدة بشأن الأمن الغذائي مشيرا إلى ضرورة معالجة المشكلات الخاصة بالتغذية والصحة بشكل شامل من خلال نظام أمن غذائي منسق. ومن بين الاهتمامات الخاصة جاءت مشكلة مليونين من صغار المزارعين الذين يعتبرون الأشد تأثرا بالأزمة الاقتصادية العالمية والتغيرات المناخية. وركز الأسلوب الثنائي المسار لفرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية على التأييد والتنسيق بغرض تعزيز إنتاج الأغذية والحصول عليها واستقلالها وجمع الاثنين وعشرين وكالة التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الأخرى معا. وتتمثل الاحتياجات الأولى في ترقية ترتيب التغذية والصحة في جداول الأعمال الوطنية، بغرض تطوير التنسيق على المستوى القطري وإنعاش الاستثمار في الزراعة. وتعتبر تقنيات تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها الخاصة ببرنامج الأغذية العالمي وقدراته الفنية عناصر مهمة في العملية. والتزمت فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية باستخدام الهياكل والأنظمة الحالية مثل أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ووثائق استراتيجيات الحد من الفقر والمنسقين العاملين في المجال الإنساني وتعزيز المشاركة بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخاصة والمدنية والأكاديمية بغية معالجة انعدام الأمن الغذائي واستنباط حلول طويلة الأجل لمشكلة الجوع. وسعت فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية كجهة مؤقتة إلى تجنب خلق مستويات جديدة من البيروقراطية.

91- ورحب المجلس بملاحظات السيد نابارو. وأعرب الأعضاء عن تقديرهم للتعاون بين المنظمات المتمركزة في روما في الأعمال الإدارية والأعمال المعالجة، ولكنهم لاحظوا الحاجة إلى وثيقة استراتيجية تحدد رؤية مشتركة للتعاون. كما استفسر الأعضاء عما قامت به المنظمات الثلاث خلال السنة الفائتة وما تقوم به حاليا للمضي قدما بإطار العمل الشامل. وتساءل أعضاء المجلس عن كيفية الحفاظ على التعاون والتأييد بعد حل فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية، ولاحظوا الحاجة إلى إنشاء آلية في إطار فرقة العمل لرفع التقارير من أجل تعميم إنجازاتها. وشدد أعضاء المجلس على أن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراء بشأن التغذية على مستوى السياسات الوطنية ولكنهم حذروا من الاتجاه نحو إنشاء هيكل جديد لتناول الأمور في الأمم المتحدة، وخصوصا فيما يتعلق بالروابط المحتملة بين التمويل واتخاذ القرار.

92- وأشار أعضاء المجلس إلى أن الحصول على الأغذية كان أمرا مهما مثل إنتاجه وأنه يجب أن تراعى كافة الأعمال التحديات الناشئة عن تغير المناخ، مثل استخدام موارد المياه، ويجب معالجة الفجوة بين نهج الإنعاش والتنمية إلى جانب الأمور المتعلقة بالمساواة في الوصول إلى الغذاء والموارد. وأشار أعضاء المجلس إلى أن أنشطة ومسئوليات فرقة العمل الرفيعة المستوى يجب أن تتولاها جهات دائمة تابعة للأمم المتحدة على المدى الطويل ولكن أي مستوى جديد من البيروقراطية سيكون مناهضا للإنتاج.

93- وردا على ذلك، كرر السيد نابارو القول بأن فرقة العمل الرفيعة المستوى ليست منظمة تشغيلية، حيث تنحصر مهمتها في جمع المساهمين معا وترويج التأييد لرفع مستوى الأمن الغذائي على المستوى الحكومي. وقبل بمبدأ الحاجة إلى تقارير أكثر وإبلاغ أكثر بالإنجازات المتعددة لفرقة العمل الرفيعة المستوى حيث العمل المشترك القيم مستمر في العديد من الأقطار. وبقبوله بأن الهياكل الإدارية الجديدة غير مرغوب بها، أشار د. نابارو بأن آلية التنسيق المالي يمكن أن تساعد في تركيز المساعدات متعددة الجوانب ويمكن أن تجعل اقتفاء المساهمات أسهل: حيث ينظر الأمين العام إلى إمكانية مسار مالي واحد للتبرعات ولكن لم يتصور إنشاء هياكل جديدة.

94- وأشار السيد نابارو إلى أن المشردين داخليا يعتبروا مثالا أوليا لنظام يروج للتطوير ويسد الثغرة بين الإنعاش والتنمية: حيث أن تلك الأساليب المرنة مطلوبة. كما أقر بالحاجة إلى خارطة طريق للعمل المستقبلي المنسق ولكن يجب أن تأخذ كافة الأعمال الحقائق المتغيرة في حسابها، إذ لا يوجد الدواء الشافي من كافة العلل. وتعتبر الوكالات الموجودة في روما في موقع جيد لترويج التعاون العالمي الشامل حول سوء التغذية وليس من خلال الدول الأعضاء فيها التي يمكن أن تعمل معا لجعل ترتيب التغذية مرتفعا في أجندة الحكومة وربط الأمور المتعلقة بالتوريد والوصول والاستخدام معا لتقليص سوء التغذية.

مسائل التنظيم والإدارة

تقرير عن خسائر ما بعد التسليم للفترة من 1/1–2008/12/31 (2009/EB.A/23) *(للنظر)*

95- قدمت الأمانة الوثيقة وذكرت أنه في الوقت الذي لم تكن كافة الخسائر مقبولة، كان بعضها لا يمكن تجنبه في ظل الظروف التي يعمل بموجبها برنامج الأغذية العالمي، وبذلت الجهود لتقليص خسائر ما بعد التسليم والاستفادة من الخبرة. وحيث أن نسبة الخسائر في جميع السلع التي تم تناولها في عام 2008 كانت أقل بقليل عن السنة السابقة، فإن جهود التخفيف بما في ذلك بناء قدرات إدارة السلع للشركاء بدت تؤتي ثمارها. واقر برنامج الأغذية العالمي بالحاجة إلى تحمله وتحمل المقاولين لمسؤولية أي خسائر وكان يعمل على تحسين التقارير والاقتفاء ومواصفات الأغذية والتغليف. وقام ببناء القدرات على المستوى القطري من حيث اللوجستيات ومراقبة الخسائر وخفضها، وكانت المراقبات الميدانية تؤدي عملا متميزا. وكان التحول عن الإبلاغ المنتظم من المخزون في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بمثابة تحسين. وسيقوم **البرنامج** مستقبلا برفع التقارير بالمعلومات الإضافية حول الأمثلة المهمة للسلع المشمولة بالإنعاش مرفقة بتواريخ الانتهاء المتوقعة.

96- وأقر المجلس بالخسائر الضئيلة مقارنة بالكميات التي جرت مناولتها، ولكنه أكد على الحاجة إلى الاستمرار في العمل على تقليص الخسائر أكثر فأكثر. وساعدت المشتريات المحلية على تقليص الخسائر في الأغذية أثناء النقل والتخزين ويجب زيادتها دون اختلالات في الأسواق المحلية والتجارة. وأثنى الأعضاء على مشتريات **البرنامج** من الدول النامية مما وفر سوقا للمزارعين المحليين وأشاد بتدريبه لمسئولي المشتريات الجدد وتعيين أخصائيين تغذية لتقليص الخسائر وتحسين كفاءة الأغذية المخلوطة، إلى جانب بناء القدرات في إدارة المستودعات. وعمل **البرنامج** مع الحكومات على تنمية الإجراءات القطرية المحددة لخفض الخسائر وتسوية المشكلات المحلية. وكان المجلس مهتما بشكل خاص بالخسائر الناجمة عن السرقة والتي لا تمثل خسارة للمستفيدين فحسب بل تهديدا للموظفين المكلفين بنقل الأغذية. ولكن وضع بعض الإجراءات لتقليص تلك الخسائر قد يسئ إلى مبادئ الحيادية المعمول بها في **البرنامج**. كما أبدى الأعضاء قلقهم إزاء إمكانية إعادة توظيف العاملين المعزولين من عملهم في **البرنامج** لسوء السلوك أو إعادة التعاقد معهم من قبل الأمم المتحدة أو الوكالات الشريكة.

97- وردا على ذلك، أكدت الأمانة التزامها بالحد من الخسائر، وأشارت إلى أن **البرنامج** يعترف بالحاجة إلى الحفاظ على الحيادية، وأنه لا يستخدم الحراسة العسكرية إلا في الحالات التي لا يمكن فيها توصيل الأغذية بدون تلك الحراسة. وتم معاقبة الموظفين الذين أدينوا بسوء السلوك وتوجد في الأمم المتحدة قائمة بالموقوفين عن التعاقد. ولم يستطع **البرنامج**

استخدام أي مقاول من القائمة. وتحسنت قدرات متابعة السلع نتيجة للإعداد وتدريب الموظفين على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

معلومات محدثة عن مشتريات البرنامج من الأغذية (WFP/EB.A/2009/24) *(للعلم)*

98- نوقشت الوثيقة التي عرضت للعلم بناء على طلب أحد أعضاء المجلس. وكان **البرنامج** قد اشترى 2.8 طن متري خلال السنة السابقة، منها 78 في المائة من الدول النامية. وحصلت أفريقيا على أكبر حصة من المشتريات وتليها آسيا، وأجريت معظم المشتريات الغذائية من جنوب أفريقيا. وخلال عام 2008، أدت تقلبات الأسعار وقيود الاستيراد وانعدام الأمن الغذائي في العديد من الدول التي اعتاد **البرنامج** إجراء مشترياته منها إلى تخفيض المشتريات من الدول الأقل نموا وذات الدخل المنخفض وأعلى قليلا من الدول ذات الدخل المتوسط. وشملت الابتكارات تقوية الشراء المحلي والشراء من أجل التقدم من خلال نظام إيصالات المستودعات وتبادل السلع الناشئة وإضافة أخصائي أغذية إلى فريق المشتريات للتأكيد على جودة الأغذية وإسداء النصح بشأن تشكيلة الأغذية.

99- ورحب المجلس بالتحديث وطلب من الأمانة مواصلة الجهود لزيادة المشتريات من الدول النامية. وأكد الأعضاء على الحاجة إلى إدراج تحليل السوق في استراتيجية الشراء الخاصة **بالبرنامج**.

100- واستجابة لطلب المجلس بشأن تقديم إيضاحات، أكدت الأمانة أن المشروع الرئيسي للشراء من أجل التقدم بأفغانستان قد تم تقييمه مؤخرا وسيتم تقييم المشروع الموجود في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في أكتوبر/تشرين الأول من عام 2009، وأما مشروع غانا فمازال في انتظار تمويل التقييم. وكان موظفو المشتريات على دراية بأهمية تحليل السوق وعلى الأخص الأسواق التجارية، وبالتأكيد على أن الشراء من أجل التقدم والمشتريات المحلية لم تضخ أسعارا أعلى في المجتمعات. وكان تحليل السوق هو المجال الخاص بمحللي الأمن الغذائي ومراقبي الأغذية. وسعى **البرنامج** إلى تقوية ذلك في تقييماته للأغذية من خلال الجهود التي شملت تحليل السوق على المستوى التجاري والمصغر. وتأثرت المشتريات من الدول النامية وعلى الأخص مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض من خلال الأوضاع الثلاثة المختلفة للشراء: الدولية والإقليمية والمحلية.

مذكرة إعلامية عن تمويل ترتيبات إدارة الأمن (WFP/EB./A/2009/25) *(للعلم)*

التقرير الأمني للبرنامج (WFP/EB./A/2009/26) *(للعلم)*

101- أكدت الأمانة أثناء عرضها للوثيقة وجهة نظرها بأن الأمن ينبغي أن يكون وظيفة ممولة مركزيا من الأمم المتحدة بدلا من كونه مسألة متروكة للوكالات الفردية. وبموجب النظام الحالي، ساهم برنامج الأغذية العالمي في نفقات الأمن الخاصة بالأمم المتحدة – بمبلغ وقدره 25 مليون دولار أمريكي في عام 2008- وقام أيضا بتمويل احتياجاته الأمنية من خلال آليات اعتمدها المجلس. وكان أسلوب **البرنامج** بالنسبة لسلامة الموظفين مجديا ومبنيا على مسئولي الأمن الميدانيين **للبرنامج** والتقييمات الأمنية والتدريب الأمني. وقدم التقرير الأمني فكرة واضحة عن طبيعة ومعدل التهديدات التي يتعرض لها الموظفون الإنسانيون، وكان **البرنامج** مهتما بشكل خاص بقابلية تعرض موظفيه المعينين محليا للتهديدات وبشأن المخاطر التي يواجهها موظفو المقاولين والشركاء.

102- ورحب المجلس بالوثائق، ووجه تعزيته لأسر من فقدوا أرواحهم في الحوادث الأمنية. كما أكد العديد من أعضاء المجلس دعمهم لفكرة التمويل المركزي للأمن من قبل الأمم المتحدة، مشيرا إلى أن الموضوع قيد الدراسة لدى مختلف

لجان الأمم المتحدة وحثوا أعضاء المجلس على ترويج مناقشة الأمر. وأكد أعضاء المجلس على أنه يتعين على كافة الحكومات تعظيم جهودها كمسالة أولوية لتعزيز الترتيبات الأمنية للعاملين في المجال الإنساني. وأثني المجلس على موظفي أمن برنامج الأغذية العالمي وعلى عملهم.

103- وردا على ذلك، أعربت الأمانة عن تقديرها لدعم المجلس وأشارت إلى أن عمل **البرنامج** بالنسبة للمسائل الأمنية منسق بالكامل مع إدارة الأمن بالأمم المتحدة والوكالات الأخرى والمنظمات غير الحكومية. وينفذ العمل على قدم وساق لإبرام اتفاقيات أمنية مع الحكومات المضيفة ولتوسيع التدريب الأمني ليشمل الشركاء والمقاولين من خلال الخلايا الأمنية التي تعمل في كل بلد ومن خلال المبادرات مثل مبادرة "لننقذ الأرواح معا".